الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : علوم اقتصادية

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي

من إعداد الطلبة:

- **جناوي إسحاق.**
- **بن السعدي بوبكر**

تحت عنوان

أثر الأزمات الاقتصادية على التجارة الخارجية

(دراسة حالة الجزائر)

لجنة المناقشة:

❖الدكتور:	جامعة محمد بوضياف	رئيسا
❖الدكتور: طيبي الطيب	جامعة محمد بوضياف	مشرفا و مقررا
❖الدكتور:	جامعة محمد بوضياف	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

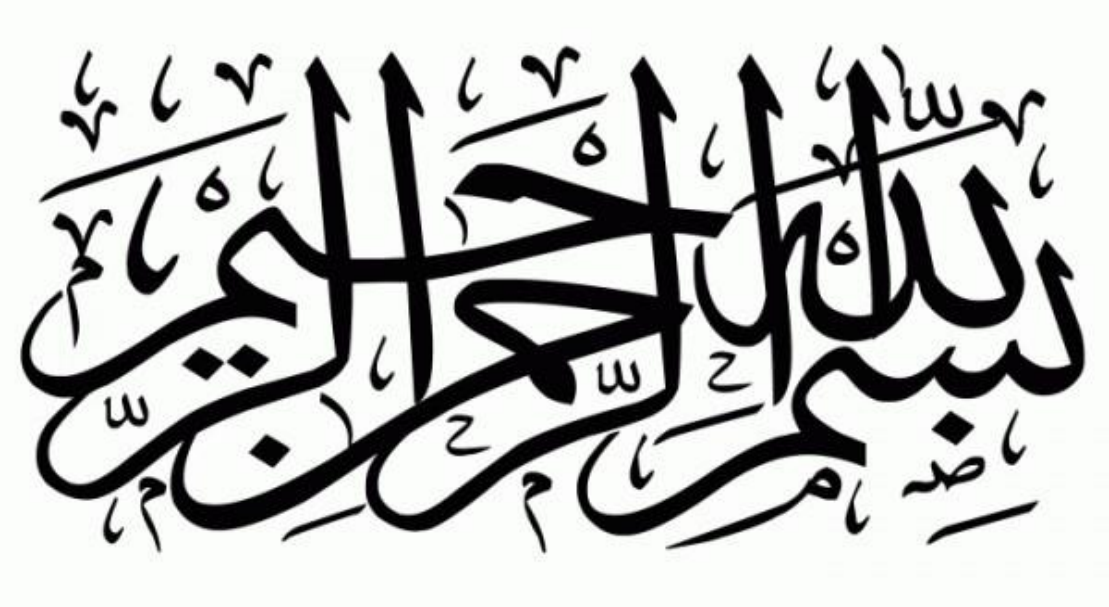
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمدا طيبا مباركا فهو الأحق بالحمد والشكر على جزيل نعمه وتوفيقه لي وإعانتي بالعلم وإحاطتي بالتوفيق في سبيل إنجاح هذا العمل ووقوفا عند قوله صلى الله عليه وسلم: ((**من لم يشكر الناس لم يشكر الله**)).

أتقدم بالشكر الخالص للأستاذ المشرف على هذه المذكرة الدكتور **طيبي الطيب** الذي لم يبخل علي بنصائحه وتوجيهاته القيمة في البحث، كما نشكره على جديته ودقته في العمل، حيث وجهني حين الخطأ وشجعني حين الصواب، كما أتقدم بشكر الجزيل إلى أساتذة ودكاترة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير .

الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا أما بعد

فإلى من قرن طاعته عز وجل بطاعتهما

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أمي وأبي العزيزين حفظهما الله لي

اللذان سهرا وتعبا على تعليمي في إتمام هذا العمل من قريب أو من بعيد

وإلى إخوتي وأخواتي كل باسمه.

إلى كل أقاربي، الى كل الأصدقاء والأحباب من دون استثناء

إلى أساتذتي الكرام وكل رفقاء الدراسة.

إلى أستاذي المشرف الذي يرجع له الفضل في النضج والإرشاد

" طيبي الطيب "

وفي الأخير أرجوا من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا يستفيد منه جميع

الطلبة المتربصين المقبلين على التخرج.

جناوي إسحاق

الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا أما بعد

فإلى من قرن طاعته عز وجل بطاعتهما

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أمي وأبي العزيزين حفظهما الله لي

اللذان سهرا وتعبا على تعليمي في إتمام هذا العمل من قريب أو من بعيد

وإلى إخوتي وأخواتي كل باسمه.

إلى كل أقاربي، الى كل الأصدقاء والأحباب من دون استثناء

إلى أساتذتي الكرام وكل رفقاء الدراسة.

إلى أستاذي المشرف الذي يرجع له الفضل في النضج والإرشاد

" طيبي الطيب "

وفي الأخير أرجوا من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا يستفيد منه جميع

الطلبة المتربصين المقبلين على التخرج.

بن السعدي بوبكر

مقدمة

مقدمة عامة

ان للمبادلات التجارية مكانة متميزة في العلاقات الاقتصادية الدولية منذ بداية القرن التاسع عشر ، اد انها تمثل الركيزة التي قامت عليها العلاقات الاقتصادية الدولية بدءا من نظرية المدرسة الكلاسيكية لأدم سميث" الميزة المطلقة " ، ونظرية دافيد ريكاردو " الميزة النسبية " وصولا الى الاتجاهات الحديثة المفسرة لها ، وتنظم حركة التجارة الخارجية بالعديد من نظم والتشريعات واللوائح والتي تعرف بالسياسة التجارية ، وتنتهج هذه السياسة اسلوبين احدهما ينادي بالحرية التجارية اما الثاني فيدعو الى ضرورة حماية التجارة.

الا انه عقب الحرب العالمية الثانية وبعد انعقاد مؤتمر هافانا سنة 1948 ظهر الى الوجود في اطار دولي من شأنه تنظيم حركة التجارة الخارجية يتمثل في المنظمة العالمية للتجارة .

ومن الناحية الاقتصادية شهد العالم العديد من التغيرات في ظل النظام العالمي الشمولي الذي ادى الى تسارع وتيرة التكتلات الاقتصادية في مختلف انحاء العالم و اعتبرت بمثابة ملاذ الأخير والحتمي لدول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء معبر وبذلك على قدرتها في مواجهة التيار الداخلي و الخارجي للازمات وخاصة بعد انفتاح الاسواق على بعضها البعض وهذا من جهة ومن جهة أخرى فقد شهدت الساحة الدولية عدة ازمات اقتصادية عصفت بالاقتصاد بداية من ازمة الكساد العظيم سنة 1929 الى ازمة الرهن العقاري سنة 2008.

وتمتد اثار هذه الازمات في اي قطر من أقطار العالم ، لذا يتفاوت حجم الضرر من دول الى اخرى تبعا لمستوى الانفتاح على العالم ، لذلك ارتأينا من دراستنا هذه تبين مدى تأثير الأزمات الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد العالمي على التجارة العالمية ومن هذا المنطلق نحاول معالجة الاشكالية التالية

ما هو تأثير الازمات الاقتصادية على التجارة الخارجية

التساؤلات الفرعية

. ما المقصود بالازمات الاقتصادية واهم الازمات التي هزت الاقتصاد العالمي

. ما المقصود التجارة الخارجية والسياسات التجارية المتبعة

. ما تأثير الأزمات الاقتصادية على التجارة الخارجية الجزائرية

فرضيات الدراسة

. تعود نشأة الازمة الاقتصادية الحالية الى الازمة الاقتصادية سنة 2008

. الازمة الاقتصادية الحالية أزمة قطاع عام بينما أزمة 2008 أزمة قطاع خاص

. ساهمت النظريات التجارية في تطوير التجارة الخارجية الى شكلها الحالي

. سيكون للازمات الاقتصادية تأثير ايجابي على الواردات الجزائرية

. سيكون للازمات الاقتصادية تأثير ايجابي على الصادرات الجزائرية

حدود الدراسة

كحدود مكانية ثابتة الجزائر هي محل الدراسة محاولة منا ابراز تاثير الازمات الاقتصادية على التجارة الخارجية في الجزائر .

الحدود الزمنية التركيز على الازمة الاخيرة

اسباب اختيار الموضوع

. يدخل الموضوع في مجال التخصص (اقتصاد دولي)

. الميل الشخصي للموضوع

. حداثة الموضوع و توافقه مع وقع الظروف الاقتصادية

أهداف الدراسة

. معرفة أسباب الازمات الاقتصادية في نظام الزأسمالي و كيفية مواجهتها

. اظهار مدى تأثير الازمات العالمية على التجارة الخارجية

. اجراء رؤية تقيمية لمدى فعالية الحلول المقترحة في مواجهة الازمات

أهمية الدراسة

تكمن من تسليط الضوء على مدى تأثير الازمات الاقتصادية على واقع التجارة الخارجية ، وكيفية الخروج منها.

منهج الدراسة

نتبع في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي في وصف ظاهرة التجارة الخارجية وأهمية النظريات المفسرة لها ، اضافة الى وصف ظاهرة الازمات الاقتصادية ، اما المنهج التحليلي فيعتمد عليه في تتبع أسباب الأزمات وأثرها على التجارة الخارجية .

الدراسات السابقة

- عاشور فله، "تأثير تحرير التجارة الخارجية على العمالة الوطنية " رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، ترمي هذه الدراسة الى ابراز مدى مصداقية مبررات تحرير التجارة .
- عادل بلجل، " التجربة الأوربية في التعاون و التكامل الإقليمي (دراسة مقارنة بين مجموعة 15 و المجموعة 25) " رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، تبين هذه الدراسة جوانب التكامل الاقتصادي الأوروبي.

هيكل الدراسة

قمنا بتقسيم دراستنا الى ثلاثة فصول رئيسية تخللتها العديد من العناصر الفرعية وذلك كما يلي

الفصل الاول

الاطار النظري للازمات الاقتصادية والذي تناولنا فيه المفاهيم المرتبطة بالازمات الاقتصادية وأهم الازمات التي شهدها العالم .

الفصل الثاني

تناولنا في هذا الفصل التجارة الخارجية دراسة نظرية حولها ، النظريات المفسرة لها ، السياسات الخارجية ونظرياتها ، المنظمة العالمية للتجارة

الفصل الثالث

تناولنا في هذا الفصل تداعيات الازمات الاقتصادية على دول العالم ، ومدى تأثير الازمات الاقتصادية على التجارة الخارجية ومدى تأثر اقتصاد الجزائر من هذه الازمات الاقتصادية

الفصل الأول

دراسة الأزمات الاقتصادية

تتطلب دراسة الأزمـــات الاقتصـــادية، أدوات ووسـائل، منـها ما هو نظـري و منـها ما هو متعلق بالمعلومات التي يتم جمعها، ولقراءة هذه المعطيات قــراءة ذات مدلول و تمــكننا من تفسير للأزمات و أسبابها الحقيقية و آثارها الوقتية و المستقبلية، فإننا نحتاج للأدوات النظرية كدراسة نظريات الأزمات الاقتصادية و بعض المفاهيم النظرية الهامة و الضرورية لذلك، وللإشارة فإن هذه الأخيرة قد نشأت و تطورت مع نشأة و تطور الظروف الاقتصادية و التطور الاقتصادي بشكل عام ففي السابق كانت الأزمات تنشأ من ظروف طبيعية كالجفاف والطوفان، وسياسية كالحروب أي تفسر على أنها أزمات ندرة، و ابتداء من بداية القرن التاسع عشر ظهرت أزمات فيض الإنتاج وأصبحت تنشأ بسبب أنماط إنتاج رأسمالية معينة، و تعقدت وصعبت فيما بعد معها دراسة الأزمات الاقتصادية، لذا تعتبر دراسة الجوانب النظرية للأزمات هامة و ضرورية و لا يمكننا دراسة أي أزمة اقتصادية بدون الرجوع إلى الجانب النظري. وكان لموضوع الأزمات الاقتصادية نصيب كبير من الفكر الاقتصادي.

المبحث الأول: المفاهيم المرتبطة بالأزمات الاقتصادية.

إن الإلمام بمفهوم الأزمة الاقتصادية عموما، وتعريفها والتطرق لمختلف مفاهيمها وأنواعها تداخل هذه الأنواع فيما بينها، وطرق انتشارها الإقليمي والعالمي وكذلك الإلمام الجيد بطرق حساب وجمع المعلومات عنها أي المؤشرات الاقتصادية لهو ذو أهمية قصوى ويعتبر وسيلة هامة ضرورية، وجانب هام من الجوانب النظرية لدراسة الأزمات الاقتصادية، لذا سنستعرض بنوع من الاختصار لأهم هذه المفاهيم من خلال ثلاث مطالب.

المطلب الأول: ماهية الأزمات الاقتصادية

إن الأزمات تقودنا إلى الحديث عن الحركة الدورية أي بعبارة أخرى كلما تطور النظام باتجاه الصعود تكون قواه في مرحلة البدء تكتسب بعض الشدة ويعزز بعضها البعض ثم تبدأ في الضعف شيئا فشيئا إلى أن تحل محلها قوى أخرى متجهة نحو المنحى الاخر تكتسب بعض الشدة خلال مدة من الزمن وتفسح المجال عند الهبوط إلى جهة معاكسة كالأزمات حركتها دورية تستقبل الصعود والهبوط.

اولا: مفهوم الأزمة الاقتصادية

من المفاهيم الواسعة الانتشار في مجتمعاتنا المعاصرة، أصبح يمس كل الجوانب الحياة الاقتصادية والمالية وذالك لتعدد المفاهيم والآراء الواردة في شان تصنيف هذا المفهوم.[1]

[1] جون مينارد كينز: ترجمة نهاد رضا ، النظرية العامة في الاقتصاد، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية دار مرقم وحدة الرغاية، الجزائر، 1991، ص 454.

شأن تصنيف هذا المفهوم فالأزمة الاقتصادية هي حالة مفاجئة من الاضطراب والخلل في النظام الاقتصادي العام الخاص بالدول، والذي تنتج عنه حالة من عدم التوازن في كافة الجوانب والعناصر الاقتصادية من حيث الإنتاج والاستهلاك، والدخل والاسعار والمنافسة والتصدير والاستيراد، وأسعار العملات وغيرها.

يرى البعض انها حالة من الانخفاض غير المسبوق وغير المخطط له في أسعار الأصول، والتي تتمثل في راس المال، والأسهم وحسابات الادخار وحقوق الملكية[1]

1- المفهوم اللغوي للأزمة: الأزمة لغة تعني: الشدة والقحط يقال تأزم الشيء أي اشتد وضاق، وتأزم،أي اصابته ازمة.[2]

معاني لفظ أزمة " اللحظة الحاسمة لمرض معين، ويرتبط بالتالي بالفترة التي يمكن للمرض أن تتطور فيها نحو التخفي أو التراجع"[3].

2- الأزمة في المفهوم الاصطلاحي

فالأزمة من المصطلحات المستحدثة رغم كونها موجودة من بدا الخليقة ويمكن تعريفها عموما على انها "عبارة عن خلل يؤتى تأثيرا ماديا سواء سلبيا او إيجابيا على النظام ككل" هي الانتقال من المرحلة صاعدة الى مرحلة هابطة يكون غالبا عنيفا وفجائيا في حين ان الانتقال من حركة الانخفاض الى حركة الانتفاع لا

[1] بوعشة مبارك:.الازمة المالية الجذور الاسباب والافاق. الملتقى الدولي حول الأزمة المالية العالمية، جامعة منتوري قسنطينة يومي 14 ،15 ـ ديسمبر 2009، ص2.

[2] إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية وإصلاح النظر المالي العالمي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص18.

[3] المرجع نفسه: ص 19.

يكون بوجه عام في مثل هذا البروز وبما انها تنبثق من عمليات عميقة تبدأ بمراح الازدهار الى مرحلة الانكماش.[1]

ثانيا : تعريف الازمة من حيث معايير تصنيفها

يمكن ان نذكر ثلاث عناصر الأساسية تضبط مفهوم الازمة حسب معايير تصنيفها وهي الاجتماعية، السياسية، والاقتصادية.

1- تعريف الأزمة اجتماعيا

يقصد بالأزمة من الناحية الاجتماعية توقف الأحداث المنظمة والمتوقفة، واضطراب العادات والعرق، مما يستلزم لتغيير السريع إعادة التوازن وذالك لتكوين عادات جديدة أكثر ملائمة.[2]

ويعرفها محسن أحمد الخضيري على أنها: " لحظة رجة وحاسمة تتعلق بمصير الكيان الإداري الذي أصيب بها مشكلة بذالك صعوبة حادة أمام متخذ القرار تجعله في حيرة باللغة"[3].

2- تعريف الأزمة اقتصاديا

يرى دانييل ارلوند " أن الأزمة الاقتصادية عبارة عن فترة انقطا في مسار النمو الاقتصادي السابق، لا بل حتى انخفاض في مستوى الإنتاج في فترة يكون فيها مستوى النمو الفعلي أدنى عن النمو الاحتمالي "[4].

3- تعريف الأزمة سياسيا

---

[1] صلاح عباس ، إدارة الأزمات في المنشأة التجارية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر،2000، ص28.

[2] السيد عليوة، إدارة الأزمات والكوارث، ط2، دار الأمين للنشر والتوزيع، مصر، القاهرة، 2002، ص13.

[3] محسن احمد الخضيري ادراة الازمات مكتبة مرتولي الاسكندرية مصر، ص54.

[4] دانييل ارلوند: ترجمة عبد الأمير شمس الدين، تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، لبنان، ص12.

من الناحية السياسية يقصد بالأزمة تلك الحالة او المشكلة التي تأخذ بأبعاد النظام السياسي لتعصف به، اذ تستدعي اتخاذ قرارات لمواجهة التحديدات الحكومية والمؤسساتية، الانقلابات السياسية العنف السياسي .... الخ.[1]

أما المفهوم العلمي لها فيشير الى انها موقف او حدث مفاجئ غير متوقع فيه لإثارة وعنف ومدته الزمنية قصيرة.

ثالثا: مفهوم الازمة في الفكرين الرأسمالي والاشتراكي

لقد عرف تاريخ العالم نظامين إقتصاديين كبيرين هما النظام الرأسمالي والنظام الإشتراكي وكل واحد منهما كإطارتأسيسياً للنشاط الإقتصادي لمختلف الدول التي كانت تنتهج أيا من النظامين لكن تبقى الأزمة بغض النظر عن أسباب نشوبها و نوعيتها تهدد إستقرار كل منهما.[2]

1 – مفهوم الأزمة في الفكر الرأسمالي

إن النظام الرأسمالي لا ينظر إلى الأزمة على أنها مصيبة كبرى تنزل عليه من فوق، ولا على أنها لعنة تسقط عليه من الخارج، وإنما على أنها من صميم عمله وأنها مقوم من مقوماته الفكرية ودعامة من دعاماته الإيديولوجية. وقد أثبت هذا النظام بالفعل، وفي مستويات متعددة أنه لا يعمل ولا ينمو إلا عبر أزمات.

وهذا لا يصدق على مظهر معين من مظاهره أو جانب معين من جوانبه وإنما يطبع مقوماته الفكرية ومؤسساته السياسية وآلياته الاقتصادية. لسنا في حاجة إلى الوقوف عند أمثلة بعينها فيما يتعلق بالتطور الفكري لأسس الليبرالية. ويكفينا أن نذكر بصفة عامة بأن تلك الأسس قد عرفت عبر تاريخها أزمات قيل عنها أن الليبرالية لن تقوم لها بعد قائمة ، وأن عقلانيتها وديمقراطيتها وتقدمها وإزدهارها ، لن تقوى على تجاوز ما تتعرض إليه من أزمات. إلا أن التاريخ كان يكذب هذه التوقعات، وهو لم يعمل في الحقيقة إلا على إعطاء معنى مغاير لمفهوم الأزمة ليبعده. لا ينفي هؤلاء

[1] السيد عليوة: المرجع السابق، ص 13.

[2] الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي، المؤتمر الدولي اتجاهات اقتصادية عالمية الرابع، كلية العلوم الإدارية ، جامعة، الكويت، ص 4.

وجود أزمات، إلا أنهم يميزون بينها حيث هناك أزمات رغم قوتها إلا أنها تسفر عن انتعاشة وتجدد، ورغم المشاكل و المخاطر التي قد تسببها الأزمات إلى أن الرأسماليين يؤمنون بأنها شر لابد منه.[1]

2-الأزمة من المنظور الاشتراكي

يرى الإشتراكيون أنه لا وجود للأزمات في ظل النظام الإشتراكي القاضي بالمساواة و عدم الإحتكار وتدخل الدولة التي تنظم السوق وتفرض عليه قوانين وتتفادى الأزمات قبل وقوعها ويرون أن جذور الأزمات المالية لا تقع في القطاع المالي بل في قلب نمط الإنتاج الرأسمالي نفسه. فالإنتاج في الرأسمالية لا يتم من أجل تلبية حاجات البشر ولكن من أجل الربح. وهذه العملية تتم بشكل تنافسي بين الشركات الرأسمالية. كل شركة تحاول تعظيم أرباحها ونسبة مبيعاتها في الأسواق من خلال تكثيف إستغلال عمالها ومن خلال توسيع وتطوير إنتاجها بالإستثمار في أدوات الإنتاج وهذه الطبيعة التنافسية والإستغلالية للإنتاج الرأسمالي تؤدى إلي عدد من التناقضات الجوهرية.

النظام الإشتراكي هدفه تلبية حاجات البشر وليس الربح.نظاماً قائماً على التخطيط الديمقراطي لعملية الإنتاج والتوزيع والإستهلاك وليس على فوضى السوق والتنافس والذي لا ينتج إلا الإهدار والأزمة والفقر للغالبية. نظاماً قائماً على المساواة بين البشر وليس تراكم المليارات (بالدولار) في أيدي قلة صغيرة من المحتكرين في حين يجوع مليارات من البشر. نظاماً قائماً على الملكية العامة لوسائل الإنتاج تحت السيطرة الديمقراطية للعمال وليس على الملكية الخاصة والتي ظلوا يدافعون عن مزاياها في زيادة الإنتاج.[2]

[1] عبد السلام بن عبد العالي، أزمات الاقتصادية، المجلة الاقتصادية، العدد 15، الأردن، 2008 ، ص11.

[2] بلغلام نور الدين ، اثر الازمات الاقتصادية على التجارة الخارجية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية تخصص تجارة دولية ، جامعة بسكرة، 2017، ص 50.

المطلب الثاني: أنواع الأزمات الإقتصادية

كانت الأزمات الإقتصادية في التشكيلات الإقتصادية الإجتماعية اللتي سبقت الرأسمالية تحمل طابعاً مختلفاً عن الأزمات اللتي حدثت في عصر الرأسمالية. فقد كانت الأزمات تنجم في السابق عن كوارث طبيعية عفوية، كالجفاف و الطوفان و الجراد وغيرها من الآفات، كما كانت تنجم عن أحداث من صنع الإنسان كالحروب والغارات اللتي كانت تدمر كل شيء، وتصيب القوى المنتجة بالخراب، وتحدث فاقة شديدة عند الناس، وتنتشر المجاعات والأوبئة فتقتل الكثير من الناس. وكانت هذه الأزمات، اللتي تسمى «أزمات ضعف الإنتاج»، تنجم عن أسباب غير نابعة مباشرة من جوهر أسلوب إنتاج معين. وقد أشار تقي الدين المقريزي (764هـ، 845 هـ) الى معظم الأزمات الإقتصادية التي حدثت في مصر على مر العصور، وحدد أهم الأسباب التي نشأت عنها ماكان منها بسبب الطبيعة (كانخفاض منسوب النيل، وانحباس المطر، والآفات التي تصيب المحاصيل) أو بسبب سلوك الإنسان وتصرفه والاضطرابات وتفشي الرشوة وغلاء دور السكن وإرتفاع أجورها وإنخفاض قيمة النقود.[1]

وفي العصر الحديث انفجرت أول أزمة ذات صفة دورية واضحة في إنجلترا عام 1825، وأدت هذه الأزمة إلى تقليص الإنتاج، وحدثت إفلاسات كثيرة، وحدثت أزمة تسليف ونقد، وتراجع التصدير، وانتشار البطالة و الفقر.أما أزمة الإنتاج الدورية التالية فقد ظهرت في النصف الثاني من عام 1836، وشملت جميع فروع الصناعة في إنجلترا، وأدت إلى هبوط شديد في حجم التصدير، ثم بدأت مرحلة ركود طويلة إمتدت حتى عام 1842.[2]

---

[1] أحمد فريد مصطفى و آخرون، تطور الفكر و الوقائع الاقتصادية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية، 2000ص 41-40.

[2] أ.إ. بلجوك، تعريب علي محمد تقي عبدالحسين القزويني ، الأزمات الاقتصادية الرأسمالية المعاصرة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1981، ص12، و ص88- 89.

ثم أزمة سنة 1847 تبعتها أزمة أسواق مالية في الولايات المتحدة سنة 1857 ، ثم اندلعت أزمة إقتصادية كبيرة في عام 1873 شملت حتىألمانيا والنمسا، وظهرت أزمة أخرى في عام 1882، وأزمة تالية في عام1890. وإنتشرت أزمة كبيرة في أوروبا في عام 1900، تلتها أزمة عام 1907 وأزمة عام 1921. أما أعنف أزمة حدثت في القرن العشرين فهي أزمة 1929 – 1933 التي هزت العالم، وكانت لها سمعة مدوية، وتلتها أزمة 1974 – 1975 التي أعلنت ولادة مرحلة جديدة من مراحل تطور الرأسمالية. والأزمة التي كانت في جوهرها أزمة إفراط في الإنتاج وعدم قدرة السوق على استيعابه صارت تأخذ شكل الركود الممتد لا شكل دورة الانتعاش و الركود، يمكن كذلك تمييز ثلاثة أنواع من الأزمات الإقتصادية التي يتعرض لها الإقتصاد الرأسمالي وهي:[1]

الأزمة الدورية، والأزمة الوسيطة، والأزمة الهيكلية.

1-الأزمة الدورية (أزمة فيض الإنتاج)

التي تدعى أحياناً« الأزمة العامة » فتصيب تكرار الإنتاج، وتشمل كل عملية تكرار للانتاج، أو الجوانب الرئيسية فيها: الإنتاج والتداول، الإستهلاك والتراكم. وهذا يعني أن الهزات التي تتولد عن الأزمة الدورية تكون أكثر عمقاً إذاما وزنت بغيرها من الأزمات.

2- الأزمة الوسيطة

فأقل اتساعاً وشمولاً، ولكنها مع ذلك تمس جوانب ومجالات كثيرة في الإقتصاد الوطني. وتحدث هذه الأزمات نتيجة لإختلالات وتناقضات جزئية في عملية تكرار الإنتاج الرأسمالي: فالأزمات الوسيطة لا يمكن أن تحمل طابعاً عالمياً على النحو الذي يميزالأزمات الدورية العالمية لفيض الإنتاج.

[1] مرجع نفسه، ص90.

4- الأزمة الهيكلية

فتشمل في العادة مجالات معينة أو قطاعات الكبيرة من الإقتصاد العالمي منها، على سبيل المثال، أزمة الطاقة وأزمة المواد الخام، وأزمة الغذاء، وغيرها. وإذا كانت الأزمة الهيكلية تقتصر على قطاع واحد من قطاعات الإقتصاد، فإنه لابد أن يكون قطاعاً مهماً وأساسياً كمصادر الطاقة، أو صناعة الحديد والصلب، أو أزمة الغذاء وما ذلك. فالأزمات في الفروع الصغيرة، ولو إستمرت مدة طويلة، لا يمكن أن تصبح أزمات دورية،لأنها لا تمس جميع جوانب الإقتصاد الأخرى وقطاعاتها. ويعتقد أغلب الإقتصاديين بضرورة التفريق بين الأزمات الدورية و الوسيطة و الهيكلية، مستندين في ذلك إلى عدد من المعايير، أهمها حتمية ظهورها في سياق الدورة الإقتصادية أولأنها لا تمس جميع جوانب الإقتصاد الأخرى وقطاعاتها، أوعدم حتمية ذلك، وكذلك عمق الأزمة وأثرها في الأطر الوطنية، ثم شمولها أو عدم شمولها ككل قطاعات الإقتصاد الوطني.

المبحث الثاني: الازمات الاقتصادية التي عرفها العالم

يعاني العالم من الأزمات المالية والاقتصادية منذ عقود عدة، وفي كل مرة يخرج منها بدروس يستفاد منها للمستقبل، على رغم الخسائر التي تتكبدها الأسواق ورجال الأعمال. يتفق محللون كثر مع المقولة التاريخية والاقتصادية والفلسفية إن "التاريخ يعيد ذاته"، إذ أن الأزمات الاقتصادية تعود لتتكرر مجدداً وإن اختلفت صورها، لذلك سوف نتطرق في هذا المطلب إلى أهم الأزمات الاقتصادية التي هزت العالم.

المطلب الأول: ازمات القرن العشرين

1- الأزمة الكساد 1929

1-1 تعريف الأزمة

بعد الأزمة التي إجتاحت معظم دول العالم خلال سنوات الحرب العالمية الأولى، شهدت فترة ما بعد الحرب نوعا من الإستقرار في العلاقات النقدية و المالية الدولية، و إستفاد المواطنون من زيادات فيالمستوى المعيشي و الإقتصادي عن طريق بعض سياسات الإقراض المسهلة آنذاك و ذلك نتيجة للإصلاحات النقدية و المالية التي شهدتها هذه الفترة، لكن هذا الإستقرار ما لبث أن إختفى مع إنفجار أزمة 1929.[1]

والتي تعد أشهر الأزمات المالية التي شهدها الإقتصاد العالمي وأقواها أثراً . حيث إنطلقت الأزمة من بورصة "وول ستريت" إذ هبطت أسعار الأسهم في سوق المال الأمريكية بنسبة 13 %، ثم توالت الإنهيارات في أسواق المال على هذا النحو ثم ما لبث أن امتدت آثاره بشراسة على الجانب الحقيقي للإقتصاد الأمريكي وما تبعه من إنهيار في حركة المعاملات الإقتصادية في الإقتصاد الأمريكي مرت هذه الأزمة بمراحل أهمها:[2]

- إنطلقت الأزمة من بورصة "وول ستريت" بالولايات المتحدة الأمريكية. في يوم 24 فيفري 1929؛
- ما بين 1929 و 1930م عمت الأزمة و.م.أ وكندا ثم أمريكا الجنوبية؛
- في عام 1931م إنتقلت الأزمة إلى أوروبا (فرنسا، إنجلترا،ألمانيا) ثم أجزاء من إفريقيا الشرقية إضافة إلى المشرق العربي ، أستراليا ، اليابان؛

[1] ستاد نيجنكو، الأزمة النقدية في النظام الرأسمالي: أصلها وتطورها، ترجمة محمد عبد العزيز، مطبعة جامعة بغداد. 1979، ص 104- ص 106.

[2] ستاد نيجنكو، مرجع نفسه، ص 106.

- في 1932م إنتقلت إلى باقي أوروبا بإستثناء روسيا. كما عمت باقي الدول الإفريقية الشمالية منها والغربية...

يفسر إنتقال الأزمة نحو الدول الأخرى بالعلاقات الوثيقة بين القطاعات الإقتصادية في النظام الرأسمالي من جهة وبالعلاقات التي تربط بين الأنظمة الرأسمالية عبر العالم.إلا أن السبب الرئيسي هو سحب الولايات المتحدة الأمريكية لرؤوس أموالها المستثمرة بالدول الأوربية وغيرها من البلدان التي لحقتهاالأزمة .[1]

1-2 أسباب الأزمة

- إن التباطؤ في معدلات نمو الاقتصاد الأمريكي بدأ منذ عام 1920 بعد أن وصلت عملية استغلال أراضيها إلى نهاية المطاف؛
- عودة أوروبا بقوة في إجمالي الإنتاج الصناعي والزراعي لذلك تقلص الطلب الأوروبي منذ عام 1925 على المنتجات الأمريكية والذي أدى إلىتكدسها في مخازنها داخل الولايات المتحدة وبالتالي انخفاض أسعار المواد الزراعية بشكل كبير في عام 1929؛
- ظهور الثورة الصناعية الثانية والتي أدت إلى تركز المؤسسات وتضخم الإنتاج فقد ارتفع مؤشر الصناعة من 10% في عام 1921 إلى 179 عام 1929؛
- تعد عملية العودة إلى النظام الذهب عودة خاطئة لأنها قات بعزل تأثير حركة دخول وخروج الذهب على كمية النقود المتداولة، لأنها لم تتحرك مع السياسات الانكماشية والتضخمية عندما يحدث عجزا او فائضا في موازين المدفوعات لتلك الدول؛
- اختلال نظام المدفوعات الخارجية الذي نشأ في أوروبا نتيجة لديون وتعويضات الحرب فمعظم دول أوروبا خرجت دائنة ومدينة في نفس الوقت.

[1] مروان عطوان، الأسواق النقدية و المالية (البورصات و مشكلاتها في عالم النقد والمال) ، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993 ، ص 100- 101.

1- 3 خصائص الأزمة

تميزت هذه الفترة بمجموعة خصائص تمثلت في:

- تسببت في زعزعة الإستقرار النسبي في النظام الأمريكي بأكمله؛
- إستمرار هذه الأزمة لفترة طويلة نسبيا؛
- عمق وحدة هذه الأزمة بشكل إستثنائي، ففي الولايات المتحدة مثلا: إنخفضت الودائع لدى البنوك بمقدار 33% ، كما إنخفضت عمليات الخصم و الإقراض مرتين، و كان عدد البنوك التي أفلست منذ بداية عام 1929 حتى منتصف عام 1933 أكثر من 10000 بنكا، أي حوالي 40% من إجمالي عدد البنوك الأمريكية، وقد أدى هذا إلى ضياع الكثير من مدخرات المودعين؛
- الإنخفاض الكبير في مستويات أسعار الفائدة في البنك المركزي لنيويورك إلى2,6% في الفترة في بداية الأزمة، كان الإرتفاع في أسعار الفائدة ناجما عن تزايد الطلب على النقود لسداد القروض، لكن مع استمرار الأزمة، إنخفضت الطلبات على القروض بسبب زيادة عرض رؤوس الأموال.[1]

2- أزمة أكتوبر1987

لقد تميز عقد الثمانينات بالتخلي عن اعتماد السياسة المركزية الليبرالية والكينزية عندما أطلقت مارغريت تاتشر في بريطانيا سياسة محافظة تتضمن محاولة عكس وجهة عملية إعادة التوزيع الاجتماعية للثورة من خلال توجيهها من الطبقات العليا، ومن جانب أخر أطلق الرئيس الأمريكي ريغان مايسمى بسياسة(الكينزية العسكرية) فضلا عن دخول الاتحاد السوفيتي السابق في أفغانستان الأمر الذي تسبب باستنزافه، ويمكن تلخيص سنوات الثمانينات في المؤشرات التالية:

[1] مرجع نفسه، ص 100- 101.

- انفجار أزمة المديونية التي ضربت الجزء الأكبر من دول أمريكا اللاتينية وبعض دول أوروبا؛
- النجاح الكبير للاقتصاد الياباني وانطلاقه بوتائر نمو عالية وتبعته دول النمور الاسيوية.
- تباطؤ النشاط الاقتصادي مع بطالة مرتفعة في الولايات المتحدة فضلا عن الاستدانة الضخمة من قبل القطاع العام بخاصة من اليابان، والتي ادت إلى ظهور الدين القومي الأمريكي حتى وصل إلى أرقام خيالية بحجة الرغبة في تقويم البنى العسكرية الأمريكية؛
- ظهور الديون الضخمة للشركات الكبرى التي استغلت لتحقيق الأرباح في المضاربات على المدى القصير على حساب الاستثمارات الإنتاجية.

1-2 أسباب الأزمة

يمكن حصر الأسباب الحقيقية للأزمة إلى عاملين أساسيين هما:[1]

أ –العوامل المتعلقة بأساسيات السوق والتي تتضمن:

- عجز الميزانية والميزان التجاري الأمريكيين؛
- التباطؤ المتزايد في معدلات النمو الاقتصادية؛
- ارتفاع معدلات التضخم وتدهور الأوضاع الاقتصادية؛
- انخفاض أرباح الشركات؛
- لجوء الحكومة إلى إتباع سياسة نقدية متغيرة.

ب–سيكولوجة السوق

[1] مروة أحمد ، الأزمة المالية العالمية والافاق المستقبلية الجزء الثاني، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2011 ، ص28.

والذي يقصد بها التكهن ذاتي التحقيق وهو أية إشاعة تطلق على إفلاس بنك معين تكون سببا في إفلاسه حتى وإن كانت أساسياته سليمة صامدة، فضلا عن استخدام الحاسب الالكتروني بعملية البيع التي تتم تغذيته بمعلومات الهجمة الواحدة من قبل المستثمرين ما سبب الذعر بين المستثمرين مما أدى إلى تقلبات في أسعار الأسهم و السندات.

2-2 نتائج الأزمة

إستنادا إلى المؤشرات السابق ذكرها، توقع العديد من الإقتصاديين وقوع أزمة تفوق في حدتها أزمة 1929 و في يوم 17 أكتوبر 1987 ، بلغت أسعار الأوراق المالية أدنى مستوى لها ،حيث فقد مؤشر "داو جونز" 502 نقطة مخلفا خسارة تقدر بـ 500 مليار$، خاصة و أن بورصات القيم المنقولة كانت تستعمل النظام الآلي لإصدار أوامر البيع و الشراء، و بعد أسبوع من ذلك أمر الرئيس "ريقن" بتشكيل لجنة لمراقبة هذا النظام، في حالة ما إذا كان التغير في مؤشر "داو جونز" يفوق 50 نقطة.

بدأت محاولات حكومات الدول الدائنة لإحتواء أزمة الديون العالمية خوفا من إنهيارمؤسساتها المالية وقطاعها البنكي، فتدخلت لمنع مؤسساتها المالية من الإفلاس او إنهيار جهازها المصرفي.

إستمرت الأزمة على مدار عقدين من القرن الماضي، وخضوع الدول المدينة لوصفة المؤسسات الدولية تحت ما عرف ببرامج الإصلاح الإقتصادي والتكيف الهيكلي.[1]

3 – أزمة النمور الأسيوية 1997

[1] منير إبراهيم هندي،الأوراق المالية و أسواق رأس المال، توزيع منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1997، ص 605.

شهدت الأسواق المالية لدول جنوب شرق آسيا (النمور الآسيوية) إنهيارا كبيرا منذ يوم02-10-1997 والذي أطلق عليه بيوم الإثنين المجنون حيث إبتدأت الأزمة من تايلندا ثم إنتشرت بسرعة إلى بقية دول المنطقة حينما سجلت أسعار الأسهم فيها معدلات منخفضة بشكل حاد، فإنخفض مؤشر (Hang Seng) بنحو1211 نقطة لأول مرة منذ أكثر من ثلاثين سنة، إضافة إلى إنخفاض مؤشرات بقية بورصات دول المنطقة، دون أن يكون متوقعا إنهيار هذه الأسواق بهذه الدرجة و السرعة نظرا لما تتمتع به إقتصاديات الدول المعنية من معدلات نمو مرتفعة في السنوات الأخيرة (7%-8% كمتوسط)، وتنوع قاعدتها التصديرية، وإندماج أسواقها و إقتصادياتها في الأسواق العالمية.

1-3 إنفجار الأزمة

لقد أعطى نظام سعر الصرف الثابت في بلدان جنوب شرق آسيا إحساسا زائفا بالأمان، مما شجع هذه البلدان على إبرام ديون ضخمة مقومة بالدولار، إضافة إلى هذا فإن صادرات هذه البلدان كانت ضعيفة في منتصف السبعينيات بسبب إرتفاع قيمة الدولار الأمريكي مقابل الين الياباني و قيام الصين بخفض قيمة عملتها في عام 1994، وقد إنعكست تدفقات رؤوس الأموال الضخمة إلى الداخل و ضعف الصادرات في إتساع عجز الحساب الجاري إضافة إلى أن قسما كبيرا من التدفقات كان في صورة إقتراض قصير الأجل، ما جعل هذه البلدان معرضة للصدمات الخارجية.

وبفعل عمليات المضاربة على سعر العملة وتدني الأرباح في أسواق الأسهم، إضطرت السلطات النقدية في تلك الأسواق إلى رفع سعر الفائدة بهدف وقف التحويلات من العملة الوطنية إلى العملات الأجنبية خاصة الدولار الأمريكي و محاولة تشجيع مختلف المستثمرين الحائزين للدولار الأمريكي على تحويل المبالغ الموجودة لديهم إلى العملات الوطنية، وعليه فقد إرتفعت أسعار الفائدة إلى حد 25 في تايلندا، و35 في

كوريا، وظلت عند هذا الحد لعدة أيام، مما إضطر بالمستثمرين في هذه الأسواق إلى التخلي عن الأوراق المالية و إيداع قيمتها في البنوك للإستفادة من سعر الفائدة المرتفع. مما نتج عنه زيادة المعروض من الأوراق المالية في السوق دون أن يقابله طلبات شراء و هذا ما أدى إلى إنخفاض شديد في أسعار الأسهم وصل إلى25 ومن الأسعار السائدة في السوق. وتزامن هذا مع فشل الحكومة في الحفاظ على قيمة عملتها بعد تآكل الإحتياطي النقدي الأجنبي لديها، مما أدى بها إلى خفض رسمي في قيمة العملة تسبب و بصورة فورية في تراجع حاد لأسعار الأسهم بعد أن قرر الأجانب الإنسحاب من السوق.[1]

3-2 أسباب الأزمة الآسيوية

منذ بداية الأزمة في دول جنوب شرق أسيا كتب الكثير عن أصولها وأسبابها واهتمت وسائل الإعلام المحلية والأجنبية بشكل كبير في هذا الموضوع، وقد قدم الأكاديميين و محافظ و البنوك المركزية والسياسيين تحليلاتهم بشكل منتظم بغرض الاستفادة وللتخوف من انتشار العدوى إلى بقية الاقتصاد العالمي.

ويرجع بعض المحللين هذه الأزمة إلى أسباب داخلية تتعلق بالسياسات النقدية والمالية والاقتصادية مثل سياسات الاستثمار وأسعار الصرف وببنية اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا واليابان، وأسباب خارجية تتعلق بالعلاقات الاقتصادية بين دول جنوب شرق أسيا والدول الأخرى، حيث تنعكس هذه العلاقات بشكل مباشر على ميزان المدفوعات مثل تطور كل من الصادرات والواردات والعوامل المؤثرة عليها.

[1] دونالد ماشيسون، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة، مجلة التمويل و التنمية ،FMI، العدد 3، جوان 1999، ص 29.

ويرى العديد من المحللين أن السبب المباشر لأزمة دول جنوب شرق آسيا يرجع أساسا إلى كون معدلات النمو الاقتصادية التي شهدتها هذه الدول كانت أكبر وأقوى من قدرة المؤسسات المالية والاقتصادية على التعامل معها بالشكل المطلوب، وعموما يمكن إيجاز أهم أسباب الأزمة التي قد تكون متداخلة ومتشابكة إضافة إلى ما سبق فيما يلي:

من إحدى أهم الأسباب التي أدت إلى نشوب الأزمة هي تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وبمعدلات مرتفعة[3] ، حيث أدى تدفق رؤوس الأموال إلى دول جنوب شرق آسيا إلى الزيادة في الاستثمار المحلي الذي أدير من طرف مؤسسات مالية ومصرفية هشة وضعيفة وغير خاضعة للرقابة، مما أدى إلى التساهل في منح الائتمان والتهاون في تشديد الرقابة على البنوك الأجنبية الدائنة، وتوظيف هذه الأموال في مشروعات ليست كلها مجدية، كما ويشرح الأوروبيون أسباب الأزمة الأسيوية إلى ضعف النظم المالية والى الاقتصاديات الهشة (conomies fragilesé) في معظم دول شرق آسيا.[1]

المطلب الثاني: أزمات القرن الواحد العشرين

1- الازمة المالية الامريكية أفريل 2000

في الولايات المتحدة الامريكية ، عرف قطاع تكنولوجيا المعلومات و الانترنت تطورا كبيرا قبل سنة 2000الامر الذي أدى الى ادخال أسهم الكثير من شركات هذا القطاع في سوق الأوراق المالية بالولايات الامريكية المتحدة والذي يعرف بمؤشر ناسداك ، فارتفعت أسهم تلك الشركات بصورة كبيرة ، ولكن مع التخوفات والذعر الذي أصاب العالم من إمكانية توقف أجهزة الاعلام الالي وحصول اختلالات في الأنظمة الالكترونية مع مطلع سنة 2000 ، اصافة الى قرار احدى

[1] منير ابراهيم هندي،الأوراق المالية و أسواق رأس المال، توزيع منشأة المعارف ،الإسكندرية، مصر 1997 ، ص 6.

المحاكم الفدرالية في أول شهر أفريل 2000 بإدانة شركة مايكروسوفت كبرى شركات برمجيات الكمبيوتر في العالم بممارسة أنشطة احتكارية ، الامر الذي فتح الباب أمام تعرضها لعقوبات قد تؤثر على مستقبلها وهو ما ألحق بها خسائر كبيرة وصلت الى 60 مليار دولار دفعة واحدة ، وأثر يشكل عام على الأسهم التكنولوجية في سوق الأوراق المالية الامريكية والأوروبية والأسيوية على حد سواء ، مما أدى الى هبوط حاد في مؤشر ناسداك ، وبتالي تضرر بورصة نيويورك وانتقال الاثار الى البورصات العالمية[1].

1-1- نتائج الازمة المالية الامريكية أفريل 2000

لقد تسببت هذه الازمة في مجموعة من النتائج نذكر منها

- انخفاض أسعار الأسهم وبصورة ملحوظة.
- بلوغ الخسائر الامريكية أكثر من 2000 مليار دولار من قيمتها السوقية خلال أسبوع من التعاملات فقط.
- تخلي المستثمرين على أسهم شركات تكنولوجيا وتحولوا من جديد الى الشركات التقليدية.
- استفادت سوق السندات من التراجع الكبير في أسعار الأسهم والتي لجئ اليها المستثمرون.
- عدم القدرة على تفاد هذه الازمة رغم العلم المسبق بها .

2-الازمة المالية الامريكية لسنة 2001

[1] فريد كورتل، الأزمة المالية العالمية والتنبؤ بالأزمة وفرص الاستثمار المتاحة في ظلها والحلول الممكنة لمواجهتها، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 20 و 21 أكتوبر 2009، ص 02.

شهدت سنة 2001 استمرار انهيار اسهم شركات التكنولوجيا وقد تعمقت وتطورت هذه الازمة بعد هجومات الحادي عشر من سبتمبر لنفس السنة وهذا ما أدى الى النتائج التالية:

- استمرار انخفاض مؤشر ناسداك الى غاية 2003 ، حيث قدرة نسبة التراجع بحولي 78 %
- تزامن هجمات 11 سبتمبر مع هذه الازمة أدى الى غلق الأسواق المالية الامريكية بشكل مؤقت الى حين زوال تلك الازمة .
- انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث لم يتجاوز 0.8 % سنة 2001 .
- قيام البنك الفدرالي بتخفيض سعر الفائدة من 6.25 % الى حدود 1 % خلال فترة زمنية قصيرة من اجل تحفيز النمو الاقتصادي .

3 – الأزمة المالية العالمية 2008

إن الأزمة المالية الحالية بالتعريف هي التداعيات الناجمة عن أزمة الرهون العقارية التي ظهرت على السطح في العام2007 بسبب فشل ملايين المقترضين لشراء مساكن وعقارات في الولايات المتحدة في تسديد ديونهم للبنوك. وأدى ذلك إلى حدوث هزة قوية للإقتصاد الأميركي ولم تفلح مئات مليارات الدولارات التي ضخت في أسواق المال الأمريكية في وضع حد لأزمة الرهون العقار ية التي ظلت تشتعل تحت السطح حتى تطورت إلى أزمة مالية عالمية، ووصلت تبعاتها إلى إقتصاديات أوروبا وآسيا مما أدى بعدد كبير من كبر يات البنوك والمؤسسات المالية العالمية إلى الإفلاس لم يخف الكثير من المسؤولين خشيتهم من أن تطيح الأزمة بنظم إقتصادية عالمية وأن تصل تداعياتها إلى الكثير من أنحاء العالم.[1]

[1] نبيل حشاد،الأزمة المالية وتأثيرها على الاقتصاد العربي، إقتصاد و أعمال،2019/05/03.

2-1 نشأة الأزمة المالية العالمية

تعرض العالم في الآونة الأخيرة لأزمة مالية توصف بأنها الأسوأ منذ أزمة الكساد الكبيرعلى حد تعبير الخبراء الاقتصاديين، و قد حملت الدول الأوروبية مسؤولية الولايات المتحدة الأمريكية في حدوث الأزمة، وهو ما لم تنكره الولايات المتحدة نفسها، و إن أكدت في ذات الوقت مشاركة المجتمع الدولي لها في حدوث هذه الأزمة و بشكل خاص بعض الدول الأسيوية، كما أكدت على ضرورة مشاركة المجتمع الدولي لها في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمواجهتها و التخفيف من حدتها هناك إجماع على أن البوادر الأولى للأزمة المالية العالمية نشأت من مشكلة الائتمان في مجال الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية و الذي يعتبر أحد الأجزاء المهمة و الكبيرة في القطاع التمويلي الأمريكي، ثم انتقلت كالعدوى إلى بقية النظام التمويلي من خلال أدوات مالية متطورة و معقدة يصعب تحديد مستوى المخاطرة فيها مما أدى إلى حالة من عدم التأكد في اتخاذ القرارات و غموض كبير و خسائر كبيرة قدرت مليارات الدولارات. و تميزت الأزمة المالية العالمية عن غيرها من الأزمات المالية السابقة كو نها أكثر تعقيدا كما تميزت بسرعة انتشارها من الولايات المتحدة إلى الدول الأخرى.

2-2 أزمة الرهن العقاري الأمريكية

لقد تم تحرير أسواق الرهن العقاري منذ الثمانينات من القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا و العديد من الدول الأوروبية، بإلغاء القواعد التنظيمية التي وضعت في الحقبة النكز ية حدودا قصوى لقيمة القروض العقارية و لأسعار الفائدة و فترات السداد، كما وضعت أيضا قواعد ملزمة لترشيد استخدام الائتمان في أسواق الرهن العقاري.[1]

[1] صفوت عبد السلام عوض الله، الأزمة المالية العالمية و تداعياتها على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، المؤتمر العلمي حول الجوانب القانونية و الاقتصادية للأزمة المالية الحالية، جامعة المنصورة، مصر، 1 و 2 أفريل 2009 ، ص 4.

وتزايدت عمليات تحرير أسواق التمويل العقاري مع الإلغاء التدريجي للقيود على أسعار الفائدة، وقد ترتب على هذه الإجراءات الجديدة إنشاء سوق ثانوية للرهن العقاري التي خلقت سهولة و مرونة كبيرة في تمويل القروض العقارية عن طريق أسواق رأس المال و تعمقت العلاقة بين سوق النقد الممثلة في البنوك و سوق رأس المال ساهمت الإجراءات الجديدة بتوسع كبير في تحرير الأنظمة البنكية و إتباع سياسة نقدية توسعية من أجل زيادة وتيرة النمو الاقتصادي، فقد تم خفض معدلات الفائدة إلى مستويات متدنية، كما توسعت البنوك في منح القروض العقارية نتيجة ال وفرة في السيولة التي عرفتها الأسواق، بشكل أدى إلى زيادة حدة المنافسة فيما بينها لاجتذاب المقترضين و ذلك بتسهيل و تبسيط إجراءات و شروط الحصول على القروض العقارية، مما أدى إلى تو سع كبير في الائتمان العقاري و زيادة عدد المقترضين، مع ظهور حراك غير مسبوق في سوق العقارات الأمريكية ما بين عامي 2001 و2007، تجسد في ارتفاع أسعار العقارات وظهور المضاربات المفرطة في الأسواق ونتيجة لانخفاض أسعار الفائدة بمسويات كبيرة و انفجار فقاعة أسعار قطاع تكنولوجيا المعلومات وتراجع معدلات العائد على الاستثمار في القطاعات البديلة لقطاع تكنولوجيا المعلومات حصل تحول واضح في الاستثمارات الشخصية لصالح الإسكان والعقار، فقد شجع المواطنون الأمريكيون على التقدم لمختلف الشركات العقارية لشراء المنازل والعقارات، فحصل ارتفاع كبير في الطلب على العقارات[1].

كما حملت لحكومة الأمريكية شعارا بتوفير نزل لكل مواطن، فساعد على ذلك انتشار المكاتب العقارية، و البنوك الاستثمارية في المجال العقاري.

الشكل (1) : ملكية المنازل ومعدل الرهون العقارية في الولايات المتحدة للفترة (1997-2007).

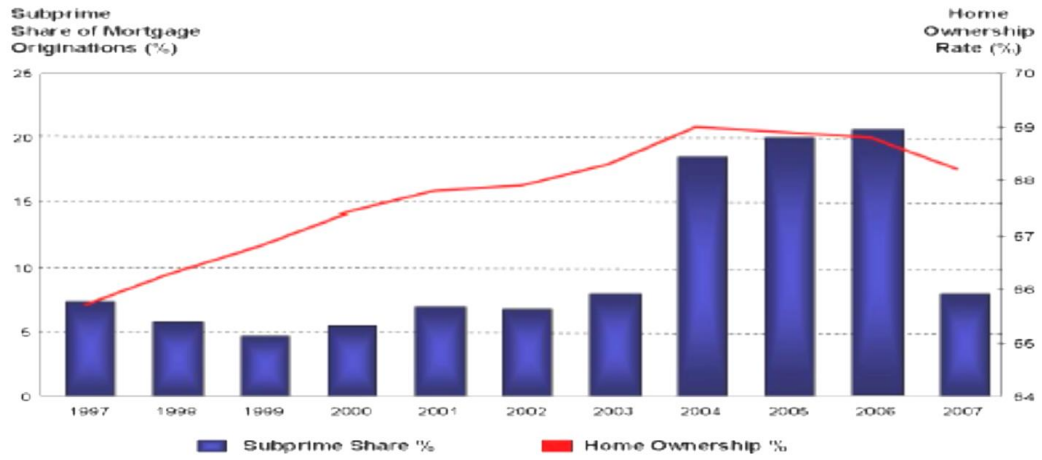

Source

:http://en.wikipedia.org/wiki/File:U.S._Home_Ownership_and_Sub

prime_Origination_Share.pn تاريخ الاطلاع مارس2019

شكل وضع شركتي فاني ماي و فريدي ماك خطوة غير متوقعة في مسار أزمة الرهن العقاري الأمريكية، حيث كانتا تغطيان بمفردهما مخاطر 45% من القروض العقارية الأمريكية، فقد قامت بتأمين سيولة سوق القروض العقارية من خلال تأمين هذه القروض أو عبر شرائها من البنوك، كذلك تم تشجيع الاقتراض نظرا لإمكانية خصم الفائدة على الدين العقاري من ضريبة الدخل و كانت Fannie Mae و Freddie mac تمولان نشاطاتهما من خلال إصدار سندات معروفة باسم "سندات المنازل المضمونة عقاريا"، و التي لم يكن نجاحها لدى المستثمرين غريبا عن القناعة بأن الحكومة الأمريكية كانت تضمنها ولو دون إعلان صريح.كما ازدادت وتيرة نموها المتسارعة باستمرار بالتزامن مع إلغاء القيود على المنظومة المالية، و قد كانت الشركتان تدعمان بمفردهما حوالي 96% من السندات المرفقة بقروض الرهن العقاري.[1]

[1] عبد المطلب عبد الحميد الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، الدار الجامعية، الاسكندرية 2009، ص254.

نظرا لأن أسعار العقارات بحسب طبيعتها في ارتفاع مستمر، فضلا عن أنها قد شهدت خلال الفترة الممتدة بين عام 2001 و2007 رواجا غير مسبوق في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أغرى هذا المقترضين و تملكوا العقارات على رهنها أو رهن بعضها في مقابل الحصول على قروض لإنفاقها على شراء منازل أخرى أو على استهلاكهم الترفي غالبا.

وهم على يقين من قدر تهم على سداد الأقساط الشهرية المطلوبة منهم، باعتبار أنها كانت تقع على حدود المبالغ التي كانوا يدفعو نها من قبل كإيجار لمساكنهم، وبالنظر أيضا إلى الارتفاع المستمر لقيم العقارات التي تملكوها.

غير أن عقد القرض الذي كان يتم إبرامه بين المؤسسة المالية و بين المقترض كان يتضمن شروطا مجحفة به أهمها:

- أسعار الفائدة متغيرة و ليست ثابتة، و تكون منخفضة في البداية ثم ترتفع مع الزمن؛
- أسعار فائدة القرض العقاري ترتفع بصفة تلقائية، كلما رفع البنك المركزي سعر الفائدة؛
- إذا تأخر المقترض عن دفع أي قسط من القرض يحل أجله، فإن أسعار الفائدة تتضاعف بنحو ثلاث مرات؛
- المدفوعات الشهرية خلال السنوات الثلاث الأولى تذهب كلها لسداد فوائد القروض و هذا يعني أن المدفوعات لم تكن تذهب إلى ملكية أي جزء من العقار، إلا بعد مرور ثلاث سنوات.[1]

[1] ناصر مراد، الأزمة المالية العالمية: الأسباب، الآثار و سياسات مواجهتها، الملتقي العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أكتوبر 2009 ، ص4.

نظرا لارتفاع نسبة العمولة للعاملين في القطاع العقاري و الشركات العقارية، عمد الكثير من العاملين في أقسام المبيعات و التسويق في تلك الشركات إلى إخفاء حقيقة ارتفاع تكلفة القروض العقارية ذات أسعار الفائدة المتغيرة و غيرها من أنواع القروض ذات أسعار الفائدة غير الثابتة حيث:[1]

- ارتفع عدد القروض المصدرة بشكل واضح خلال السنوات 2001-2003 وتراجع بعد ذلك نتيجة لارتفاع عدد القروض المتعثرة التي تم توريقها و بيعها في الأسواق المالية؛
- استحواذ قروض الهيبرد (HM) إلى حوالي نصف القروض عالية المخاطر، و قروض الـ HM هي تلك القروض التي تحمل أسعار فائدة ثابتة في بداية عمر القرض (2-3 سنوات) ، و من ثم يعاد تحديد سعر الفائدة عليها وفقا لسعر مرجعي؛
- أصبح نوع الإقراض بفائدة ثابتة FRM أقل من 20% من إجمالي عدد القروض عامي 2005 و2006 و ، بالمقابل كانت معظم القروض العقارية المقدمة في سوق الإقراض خالي المخاطر من نوع الفائدة الثابتة حيث شكلت حوالي 60-90% خلال الفترة 2005 -2001 وفقا لدراسة قام بها بعض الباحثين؛
- قفزت حصة القروض العقارية ذات أسعار الفائدة المعروفة بـ ballon عام 2006 لتصل نسبتها من إجمالي القروض عالية المخاطر إلى 25.2% مقابل 0.8% عام 2003 و هذه القروض تتطلب عادة دفع دفعة كبيرة في نهاية القرض.

اندفعت المؤسسات المالية في الولايات المتحدة إلى تقديم تسهيلات ائتمانية مغرية و ميسرة للغاية لجميع فئات الشعب الأمريكي وبالتقسيط المريح و بأسعار فائدة تتغير بتغير الوضع الاقتصادي و بدون ضمانات مالية سوى ملكية العقار.

[1] عبد الحميد عبد المطلب ، ، مرجع سابق، ص98

وهكذا تراكمت قروض الرهون العقارية و لأفراد لديهم تاريخ ائتماني ضعيف و البعض منهم ليس لديهم دخول مالية و لا يملكون أصولا يمكن اعتمادها ضمانات إضافية و لا حتى وظائف معروفة، وبهذا بلغت قروض الرهن العقاري مستويات غير مألوفة مع توالي امتداد ظلال الازدهار الكبير لسوق العقارات، واتجهت صناديق الأسهم العقارية العالمية إلى زيادة التداول و بشكل كثيف للأسهم العقارية ليس فقط في الولايات المتحدة الأمريكية بل في معظم الدول الأوروبية و العديد من الدول الأسيوية.

لقد تنافست المؤسسات المالية في التمويل العقاري المفرط لأشخاص لا يتمتعون بملاءة مالية جيدة و ليس لديهم تاريخ ائتماني وذلك لاعتقادهم بأنهم سوف يستعيدون ملكية هذه العقارات بأسعار منخفضة في حال لم يتمكنوا من استرداد قروضهم، و من ثم تقوم هذه المؤسسات بعرض تلك المساكن أو العقارات للبيع مستفيدة من التصاعد المستمر في أسعار العقارات خلال تلك الفترة، و الذي كان ارتفاعا تضخميا أي لا تدعمه أسباب اقتصادية حقيقية، إذ تشكل ما يسمى الفقاعة السعرية، مما دفع معظم البنوك وشركات الإقراض التي قدمت تلك التسهيلات الائتمانية بضمانة العقارات للاعتقاد بأنها لن تخسر في اغلب الأحوال حتى لو توقف المقترضون عن سداد قروضهم في ضوء ارتفاع أسعار العقارات، بل إنها قد تربح من الفرق في الأسعار عند إعادة تملك هذه العقارات.[1]

أدى الارتفاع الكبير والغير المتوقع لأسعار الفائدة إلى تفاقم قيمة الأقساط العقارية على المستثمرين وملاك العقارات، وامتنع الكثيرون عن السداد بعد أن أرهقتهم الأقساط المتزايدة، وقامت بذلك المؤسسات المالية ببيع ديون المواطنين في شكل سندات لمستثمرين عالميين بهدف تحويل المخاطر إلى المستثمرين حاملي هذه السندات، الذين

[1] محمد راتب النابلسي، الأزمة المالية العالمية دلائل اقتصادية على سطوع المنظومة الرأسمالية من بين أنقاض الرأسمالية، دار الفكر، دمشق ، ط 2، 2009، ص17.

يحصلون على عوائد سنداتهم من مدفوعات المقترضين من أقساطهم الشهرية تعتمد القيمة السوقية للسندات وعوائدها على تقييم وكالات التصنيف لهذه السندات، حيث تحظى السندات التي يتم التأكد من قدرة المدين على الوفاء بالقرض الضامن لها بتقدير أعلى من السندات التي يثور الشك بخصوصها أو تلك التي كانت تمثل دينا يعجز المدين عن الوفاء به، فتصنف على أنها لا قيمة لها.

وهكذا يتم تجميع عددا كبيرا من القروض الموزعة ثم تقسم التدفقات النقدية الناجمة إلى شرائح أو أجزاء، تدفع لحائزين مختلفين و يتم سداد المدفوعات من المجتمع للحائزين على هذه الشرائح بنظام محدد يبدأ بالشرائح الممتازة (الأقل خطورة) وبتسلسل تنازلي خلال مستويات مختلفة إلى غاية الشرائح الأقل خطورة و تسمى هذه العملية بالتمويل المهيكل.

خلاصة الفصل

تبين انا من خلال هذا الفصل بأن ظاهرة الأزمات الاقتصادية ليست بالظاهرة الحديثة حيث أظهرت العديد من الاحصائيات ان تاريخ ظهور أولى الازمات يعود الى القرن 17 ، كما بينت لنا هذه الدراسات ان الازمات المالية تتشابه و عاملها المشترك هو المضاربة الا انه محل النسيان في كل مرة نظرا ما يطلق الازمة في كل مرة مختلف باختلاف موضوع المضاربة ، اد ان ظاهرة الازمات الاقتصادية في تزايد مستمر و ان انتقالها بين الدول أصبح أسرع و أكبر منذ انهيار نظام بروتن وودز ، ان هذا الوضع السائد يحتم على كل دولة إيجاد السبل التي تحول دون وقوع الازمات او على الأقل تسمح بمعالجتها في حال وقوعها ، وتلعب البنوك المركزية بصفتها المسؤول عن السياسة النقدية دورا رئيسيا في معالجة الازمات الاقتصادية

الفصل الثاني

دراسة نظرية حول التجارة الخارجية

يشهد الاقتصاد العالمي اليوم تطورات هامة، والتجارة الخارجية ليست بمنأى عن هذه التحولات العميقة باعتبارها ذات أهمية بالغة نظرا لما تلعبه من دور فعال في التنمية الاقتصادية فهي تعتبر الركيزة الأساسية التي تقوم عليها العلاقات الاقتصادية الدولية ككل والحلقة المركزية.

التي تربط جميع بلدان العالم في منظومة اقتصادية دولية موحدة، تنوعت مفاهيمها وتعددت واختلفت أسبابها ودوافع ظهورها إضافة إلى تزايد أهميتها بين الدول حسب مستوى تقدمها الاقتصادي، ومدى توفر عناصر الإنتاج لديها.

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية

ترتبط التجارة الدولية بمجموعة من المفاهيم والنظريات، التي قدمت مفهوم للتجارة الخارجية وبينت الأسباب التي أدت إلى قيامها بين الدول من خلال إطارها النظري، وهذا ما سيتم تناوله خلال هذا المطلب حيث سيتم التطرق إلى مفهوم التجارة الخارجية، كما سيتم التطرق الفرع الثاني إلى أهمية التجارة الخارجية.

المطلب الأول : تعريف التجارة الخارجية

هناك عدة تعاريف للتجارة الخارجية منها:[1]

أولا: هي مفهوم واسع ولا يقتصر فقط على الصادرات والواردات أي على التبادل السلعي الدولي وإنما تشتمل وبصورة مؤكدة على التجارة غير المنظورة أي التبادل الخدمي الدولي.

ثانيا: المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة.[2]

ثالثا: التجارة الخارجية هي احد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة.[3]

---

[1] محمود حامد محمود: اقتصاديات التجارة الخارجية، ، ص 7

[2] سامي عفيفي حاتم: التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثالثة، مصر، 1993، ص36.

[3] محمد أحمد السريتي: اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤيا للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2011، ص8.

رابعا: كما عرفت التجارة الخارجية أيضا باعتبارها" عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات ، وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول مختلفة بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة.[1]

من التعارف السابقة نستنتج أن التجارة الخارجية عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صور سلع أو أفراد أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة، و تتكون التجارة الخارجية من عنصرين أساسيين هما: الصادرات والواردات بصورتيهما المنظورة و غير منظورة.

المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية

تلعب التجارة الخارجية دوراً مميزاً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إذ يمكن من خلال هذا الدور تحديد الملامح الأساسية للدولة، والجوانب والمظاهر والأشكال الأساسية لعلاقاتها مع الدول الأخرى، ويتمثل هذا الدور الهام للتجارة الخارجية في المجالات التالية.

أولا: المجال الاقتصادي

يمكن إيجاز الأهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية في ما يلي:[2]

1-تسعى التجارة الخارجية في المجال الاقتصادي إلى تحقيق منفذاً لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية، حيث يكون الإنتاج المحلي أكبر مما تستطيع السوق المحلية استيعابه، والاستفادة من ذلك في تعزيز الميزانية من الصرف الأجنبي؛

2-تساعد في الحصول على مزيد من السلع والخدمات بأقل تكلفة، نتيجة لمبدأ التخصص الدولي؛

[1] سام علي داود وآخرون: اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للطباعة والنشر، الاردن، 2002، ص13.

[2] علالي المطار: آليات تحرير التجارة الخارجية في ظل التحولات الإقليمية دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي سن ، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، 2015/2014، ص30 .

3-تشجيع الصادرات يساهم في الحصول على مكاسب في صورة رأس مال أجنبي، لزيادة الاستثمار وإنشاء المصانع باعتبارها البنية الأساسية خاصة بالدول النامية، للنهوض بالتنمية الاقتصادية؛

4-عدم قدرة أي دولة في العالم مهما بلغت قوتها الاقتصادية أن تقوم بإنتاج كل السلع والخدمات التي تحتاجها محليا بسبب عدم توافر المواد الأولية أو عدم توافر الضر وف الطبيعية والجغرافية الملائمة لإنتاج هذه السلع محليا؛[1]

5-مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية لارتباطه بالإمكانات الإنتاجية المتاحة، وقدرتها على التصدير والاستيراد ومستويات الدخول فيها، وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية؛

6-نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية لبناء اقتصاديات متينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة؛

7-تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة التوازن بين كميات العرض والطلب.

ثانيا: المجال الاجتماعي

تسعى التجارة الخارجية في المجال الاجتماعي إلى ما يلي [2]:

1-رفع رفاهية الأفراد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجال الاستهلاك؛

2-تحقيق التغييرات الضرورية في البنية الاجتماعية الناتجة عن التغيير في البنية الاقتصادية؛

3-تحقيق اكبر إشباع ممكن من السلع والخدمات؛

4-تحقيق كافة المتطلبات والرغبات وإشباع الحاجات؛

5-الحصول على أفضل ما توصلت إليه العلوم والتقنيات المعلوماتية وبأسعار رخيصة نسبياً؛

6-التأثير المتزايد للتجارة الخارجية على حياتنا اليومية.

---

[1] محمود حامد، مرجع سابق، ص9

[2] حسام علي داود واخرون، مرجع سابق، ص17.

ثالثا: المجال السياسي

تسعى التجارة الخارجية في المجال السياسي إلى تحقيق ما يلي :

- تعزيز البني الأساسية الدفاعية في الدول من خلال استيراد أفضل وأحسن ما توصلت إليه العلوم والتكنولوجيا؛
- إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها؛
- العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود وتقليص المسافات، لتحول العالم إلى قرية كونية جديدة، استفادة من التكنولوجيات الحديثة ومسالك التجارة الخارجية العابرة للحدود.

كما تنمي زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع رؤية التوجهات الاقتصادية في مجالات الاستهلاك و الاستثمار وتخفيض الموارد الإنتاجية بشكل عام، تبعا لأسس النظرية الاقتصادية التي هي مجموعة المبادئ والنظريات التي تعتني بشرح سلوك الظواهر الاقتصادية المختلفة في ظل افتراض عدم وجود علاقات تجارية مع العالم الخارجي، أما العلاقات الاقتصادية الدولية فتختص بدراسة كل النشاطات التي تقوم بها الدول من تبادل للسلع والخدمات، وعوامل الإنتاج.

لذا يمكن التمييز بين نوعين من هذه العلاقات:

- علاقات ناشئة عن تحركات الأشخاص، وتتمثل في الهجرة الدولية .
- علاقات ناشئة عن حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وتعرف بالمعاملات الاقتصادية

المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية

ان قيام التجارة الخارجية منذ القدم، قائم على اساس وجود فروق وتفاوتات بين مختلف الدول في الإمكانيات والموارد الطبيعية ، واختلاف الظروف البيئية والجغرافية ، وهذا ما جعل عدة مفكرين اقتصاديين يغضون نظريات مختلفة عبر العصور لتفسير اسباب قيام التجارة الخارجية ، ومن أهم هذه النظريات نجد كل من النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية و النظريات الحديثة .

المطلب الثاني: التجارة الخارجية في الفكر الكلاسيكي

قام العديد من المفكرين الاقتصاديين الكلاسيك والنيوكلاسيك أمثال" **آدم سميث**" و"**هكشر وأولين**" بتوجيه العديد من الانتقادات لآراء التجاريين فيما يتعلق بتفسير ظاهرة التجارة الدولية واعتبروها متناقضة فكريا لأفكارهم التي تعتبر أكثر واقعية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية.

اولا: التجارة الخارجية في الفكر الكلاسيكي

تعتبر النظرية الكلاسيكية نقطة الانطلاق في تحليل وتفسير تطور نظرية التجارة الدولية بحيث لم يكن للتجاريين من قبلهم نظرية منفصلة في هذا المجال وكانوا يرون أن ثروة الأمة تقاس بما في حوزتها من معادن نفيسة(ذهب وفضة) ولا تقاس بما تمتلكه من موارد أساسية كالأرض ووسائل الإنتاج والعنصر البشري والثروات الطبيعية وعلى هذا الأساس فقد هاجم المفكرون الكلاسيكي آراء التجاريين وانتقدوها بشدة ودعوا إلى حرية التجارة باعتبارها تحقق مزايا نسبية من جراء عملية الإنتاج والتبادل وتحاول آراء المفكرين المدرسة الكلاسيكية تفسير ثلاث أمور أساسية:[1]

– تحديد ماهية السلع التي تدخل في التجارة الدولية وبالتالي التعرف على أسباب قيام التبادل الدولي؛

–تحديد النفع المحقق من قيام التبادل الدولي بالنسبة لكل دولة؛

–كيفية تحقيق التوازن في العلاقات الاقتصادية الدولية.

[1] عبد الرحمان روابح، مرجع سابق، ص102.

ثانيا: نظريات المدرسة الكلاسيكية

ظهرت النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، من أجل الدفاع على حرية التجارة الدولية عكس الفكر التجاري والذي يعتمد على تحقيق فائض في الميزان التجاري بتدخل الدولة في تحقيق ذلك.

لقد استند الجيل الأول للنظرية الكلاسيكية في تفسيرهم لأسباب قيام التجارة الدولية، وكذا العوائد الناتجة عنها، على مجموعة النظريات لمفكرين اقتصاديين ومن أهمهم.

1-نظرية الميزة المطلقة ادم سميث

إن أول اقتصادي كلاسيكي حاول تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول هو الاقتصادي الشهير ادم سميث "A. Smith"في كتابه الشهير ثروة الأمم الذي صدر عام 1776 حيث استخدم الفرق المطلق في التكاليف الإنتاجية المطلقة بين الدول أو ما أصبح يعرف بالميزة المطلقة.[1]

فسميث من خلال نظريته افترض أن التكلفة الحقيقة تقاس بمقدار وقت العمل ألازم لإنتاج السلعة أي ما يعرف بمبدأ القيمة وحسب هذا المفهوم فان السلع ستبادل بعضها وفق للنسب ساعات العمل المستخدمة في إنتاجها، أي تكاليف إنتاج السلع تحددها قيمة العمل المبذول في إنتاجها.

الفرضيات التي قامت عليها نظرية الميزة المطلقة:[2]

-أن كل دولة تنتج سلعة واحدة على الأقل أو مجموعة من السلع بتكلفة حقيقية أقل مما يستطيع شركاؤها التجاريون؛

-قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل المبذول في إنتاجها

[1] جمال جويدان الجمل: التجارة الخارجية، الناشر مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولي، عمان، 2013، ص25.

[2] حسام علي داود وآخرون، مرجع سابق، ص34.

- اعتبار العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد المستخدم في العملية الإنتاجية؛
- حرية انتقال عنصر العمل داخل البلد الواحد وصعوبة انتقاله بين الدول؛
- وجود معدل تبادل واحد بين السلع.

2-نظرية الميزة النسبية دفيد ريكاردو

في القرن التاسع قام الاقتصادي الكبير الانجليزي ديفيد ريكاردو بنسف النظرية السابقة (نظرية الميزة النسبية) وذلك في كتابة المشهور عن التجارة الخارجية عام 1817 (الاقتصاد السياسي والضرائب).[1]

وقد بين ريكاردو في كتابه كذلك أن شرط توفر ميزة مطلقة للدولة في إحدى السلع ليس ضروريا لكي تحقق هذه الدولة مكاسب من الدخول في التجارة الدولية بل تكتفي أن يتوفر للدولة ما أسماه ريكاردو بالميزة النسبية في إحدى بعض السلع التي تنتجها وبالتالي فإن قيام التجارة يعتمد على اختلاف التكاليف النسبية للسلع عبر الدول وليس التكاليف المطلقة.

الفرضيات التي استندت إليها نظرية الميزة النسبية هي: [2]

- الموارد الطبيعية ثابتة لكل دولة وجميع الوحدات لكل مورد متماثلة؛
- التجارة تتم بين دولتين وتقوم على سلعتين؛
- عناصر الإنتاج لها القدرة على التحرك والانتقال بحرية كاملة داخل الدولة الواحدة ولكنها غير قادرة على التحرك والانتقال بين الدول؛
- يقوم النموذج على أساس نظرية القيمة -عمل أي قيمة السلعة النسبية تعتمد على العمل النسبي؛
- ثبات المستوى الفني للإنتاج في كلا البلدين المتاجرين ويختلف من دولة لأخرى؛

[1] جمال جويدان الجمل، مرجع سابق، ص28.

[2] سعد الله جاب الله: تأثير التكتلات الاقليمية على حركة التجارة الدولية دراسة حالة نافتا ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، 2014/2013، ص.45

– يكون الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل.

3- نظرية جون ستورات ميل نظرية الطلب المتبادل

لم يفسر "ريكاردو" كيف يتم تحديد سعر معين أو نسبة معينة للتبادل التجاري بين الدولتين المشتركتين في التجارة، فقد توقف في تفسيره لقيام التجارة عند النقطة التي مفادها أن الدول تحقق مكاسب من التجارة، عند أي نسبة من التبادل التجاري تقع بين نسب التبادل الداخلية في كل دولة على حدة، ولهذا بقيت النسبة الفعلية التي يتم بناءا عليها قيام التبادل التجاري دون تحديد ولقد ركز "ميل" في نظريته هذه على اختلاف الكفاءة النسبية للعمل في الدولتين، بد لا من التركيز على التكلفة النسبية للعمل في كل منهما كما فعل "ريكاردو" ، فهذا الأخير لكي يوضح مفهوم النفقة النسبية فإنه يثبت كمية الإنتاج لإظهار الاختلاف في التكلفة، بينما "ميل" فيقوم بتثبيت كمية العمل ليظهر الفرق في الإنتاج أو المردودية.[1]

4-نظرية جون باتيست ساي (قانون ساي)

قانون ساي باتيست جون قانون الأسواق، المنافذ، تصريف المنتجات، كلها أسماء للقانون الذي يطلق عليه غالبا قانون ساي تيمنًا بالاقتصادي الفرنسي بطل مقالنا هذا، يشير هذا القانون إلى المبدأ الأشهر للمدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد ألا وهو أن إنتاج سلعة في السوق يخلق كمية استهلاك متطابقة لها، أو ببساطة: العرض يخلق الطلب. بتعبير ساي الخاص في كتابه الأشهر: في نفس اللحظة التي ينتج فيها منتج ما، يتم توفير سوق لمنتجات أخرى بنفس قيمة المنتج. صحيح أن لغة القرن الثامن عشر صعبة و عصية على الفهم، لكن القانون بسيط في ذاته إذا تم فهمه بالطريقة المناسبة . يتلخص القانون في محورين: أولهما: أن عرض البضاعة يخلق بذاته طلبًا مقابلًا له (ما يعني أن كل منتج جديد يخلق بذاته قوة شرائية توفر له سوقًا أو منفذًا) وأن البضائع، في رأيه، تبادل ببضائع أخرى. لنأخذ مثالًا بسيطًا: فالنجار الذي يصنع كرسيا أو

[1] عائشة خلوفي: تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية،2012/2011، ص8.

طاولة، سيقوم ببيعه ثم سيشتري بثمنه سلعة أخرى، ففي اللحظة التي أنتج فيها النجار الكرسي، فقد قام بدون وعي منه بخلق طلب على سلعة أخرى في سوق آخر، ليكن سوق الملابس مثلًا. و بذلك خلق العرض (إنتاج الكرسي وعرضه في سوق الكراسي) الطلب الخاص به (وليكن الطلب على معطف كان يحتاج النجار إلى شرائه بعد تمزق معطفه القديم) ثانيهما: أن دور النقود في النظام الاقتصادي لا يتعدى أن يكون "عربة لنقل قيم المنتجات" من فاعل اقتصادي إلى آخر، أي أن النقود لا تُطلب إلا لتحويلها إلى سلع (استخدامها كوسيط للتبادل). وبهذا يكون قانون ساي الشهير هو: أن السلع تتم مبادلتها مقابل السلع، فإنتاج سلعة ما وعرضها في سوق معين يخلق في نفس الوقت طلبا على سلعة بنفس القيمة في سوق آخر[1].

المطلب الثاني : التجارة الخارجية في الفكر النيوكلاسيكي

يندرج تحليل الجيل الثاني للنظرية الكلاسيكية ضمن المسار الليبرالي الذي رسمه الجيل الأول وبالتالي فنتائجه تأتي تدعيما لهذا النهج، غير أنه يرفض الاعتماد على نظرية العمل كمحدد لقيمة السلعة، ويطرح بدلها نظرية جديدة في القيمة تكون نواة انطلاق التحليلي النيوكلاسيكي، وفيما يلي أهم نظريات المدرسة النيوكلاسيكية.

1- نظرية هكش – اولين

يعود الفضل في إبراز الأساس النظري لهذا النموذج، في التجارة الدولية إلي الاقتصادي السويدي هكشر وتلميذه أولين في مطلع القرن الماضي، حيث تواصل إلي نتيجة هامة، مفادها ان اختلاف التكاليف (الأسعار) النسبية بين الدول، يرجع إلي اختلاف وفرة الموارد الاقتصادية بين الدول.

[1] موقع abeqtisad.com تاريخ الإطلاع : على الساعة 18:12 يوم: 5 جوان 2019

وهكذا فإن التجارة الدولية لا تقوم على أساس الاختلاف النسبي في تكاليف الإنتاج حسب ما جاءت به نظرية "ريكاردو"، وإنما تقوم على أساس الاختلاف النسبي لأسعار عوامل الإنتاج بين الدول.

ومن هنا فإن نظرية "هكشر وأولين" ترى أنه إذا كان التبادل حرا بين البلدين، فإن كل بلد سيتخصص ويصدر المنتج الذي يتطلب إنتاجه كميات أكبر من عامل الإنتاج الوافر نسبيا، ويستورد المنتج الذي يستعمل في إنتاجه كميات من عامل الإنتاج النادر نسبيا، وبهذا فالتبادل الدولي للمنتجات هو بطريقة غير مباشرة تبادل لعوامل الإنتاج المتوافرة في مختلف الدول.[1]

2- لغز ليونتيف

سنة 1954 باختبار نظرية "هكشر وأولين" وذلك بتطبيق W. Leontef "قام الاقتصادي "ليونتيف ما جاءت به النظرية على المبادلات الدولية الأمريكية، وهذا بتحليله لعوامل الإنتاج المكونة لها من خلال استخدام بيانات 1947 من صادرات وواردات الولايات المتحدة الأمريكية، لمعرفة ما إذا كانت هذه الصادرات والواردات تتفق مع ما جاءت به نظرية "هكشر وأولين"، وهذا على أساس أن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بوفرة في رأس المال وبالتالي يجب أن تقوم بتصدير السلع كثيفة رأس المال واستيراد السلع كثيفة العمل، إلا إن الاقتصادي "ليونتيف" قد لاحظ في دراسته لهيكل الصادرات والواردات الأمريكي ارتفاع رأس المال في الواردات الأمريكية وارتفاع الكثافة العمالية في الصادرات الأمريكية، وهو ما يتناقض مع مضمون نظرية "هيكشر وأولين ولقد ولدت نتائج دراسات "ليونتيف" العديد من المحاولات في تفسير التجارة الدولية من خلال تحديد الأسباب الأخرى للاختلاف بين الدول، غير تلك القائمة على أساس الوفرة أو الندرة في عوامل الإنتاج.[2]

[1] جمال جويدان الجمل، مرجع سابق، ص36.

[2] عائشة خلوفي، مرجع سابق، ص12

المطلب الثالث : النظريات الحديثة في تفسير التجارة الخارجية

إن ظهور النظريات الحديثة راجع إلى الضعف الذي عرفته النظريات السابقة في تفسير خصوصيات التبادل الدولي الحالي، ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى أهم النظريات التي تناولت هذه الخصوصيات بدءا بالعامل التكنولوجي في أول مطلب، ثم المنافسة الغير التامة في ثاني مطلب بعد ذلك اقتصاديات الحجم في ثالث مطلب، وأخيرا نموذج الجاذبية في المطلب الأخير.

اولا : نظرية الفجوة التكنولوجية

يمكن تلخيص هذه النظرية فيما يلي:[1]

مؤسس نظرية الفجوة التكنولوجية وهذا عند ملاحظته في عام " J. Posner " يعتبر بوسنر 1961 ، أن الدول ذات التشابه في عوامل الإنتاج تقوم بالتبادل التجاري فيما بينها، وهذا ما يؤدي إلى وجود تناقض مع نتائج "هكشر وأولين" حيث أن ابتكار طرق جديدة في إنتاج سلع جديدة، يمكِّن بعض الدول أن تكون مصدرة بغض النظر عن نسب عوامل الإنتاج التي تتمتع بها، حيث أن تفوقها التكنولوجي يسمح لها بأن يكون لها احتكار التصدير في سلع القطاع المعني: ولقد اعتمد "بوسنر"في تفسيره لنموذج الفجوة التكنولوجية مصطلحين هما:

1- **فجوة الطلب:** وهي تلك الفترة الزمنية بين بداية إنتاج السلعة في الدولة الأم، وبداية استهلاكها في الخارج؛

2-**فجوة التقليد:** وهي تلك الفترة بين بداية إنتاج السلعة الجديدة في الدولة الأم وبداية إنتاجها في الخارج.

[1] عائشة خلوفي، مرجع سابق، ص15

ثانيا: نظرية دورة حياة المنتوج

قام الاقتصادي ريموند فرنون سنة 1966 بتطوير نموذج الميزة النسبية، حيث أفترض فرنون أن التقدم التكنولوجي يبدأ بشكل مستمر في الولايات المتحدة الأمريكية وينتقل في مرحلة ما إلى دول أخرى خارج أمريكا.[1]

فالعديد من سلع الشركات تمر بمراحل حياتيه وخلال هذه العملية التي يمكن وضعها بعدة مراحل (الظهور ثم النمو ثم النضوج ثم الانحدار).[2]

ويمكن توضيح هذه المراحل من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2): دورة حياة المنتوج

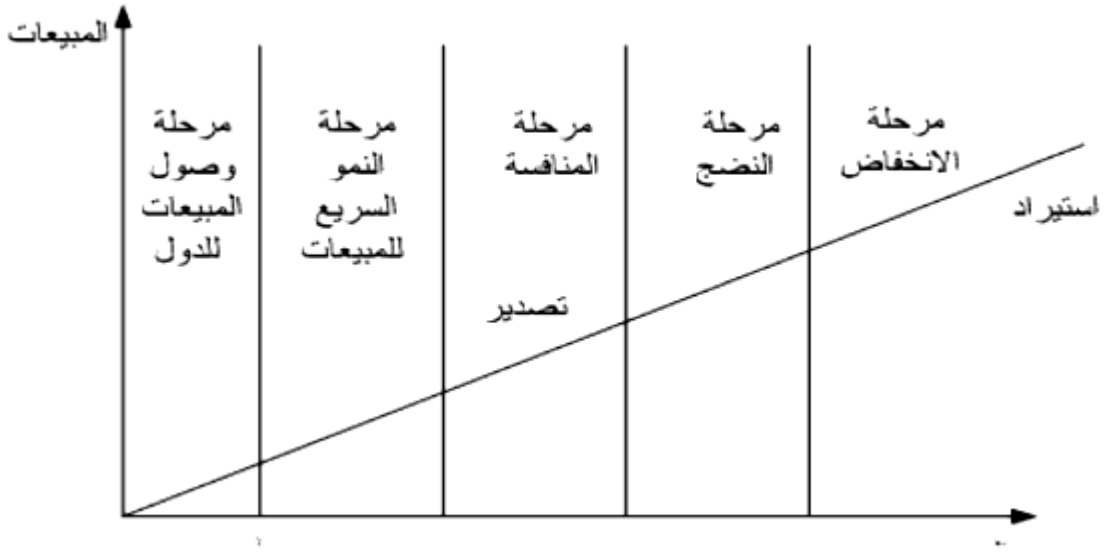

المصدر: مصطفى يوسف كافي، إدارة الأعمال الدولية، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2017، ص62.

[1] حسام علي داود، واخرون، مرجع سابق، ص54.

[2] مصطفى يوسف كافي، ادارة الاعمال الدولية، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2017، ص62.

المبحث الثالث: سياسات التجارة الخارجية والمنظمة العالمية للتجارة

المطلب الأول : مفاهيم حول سياسات التجارة الخارجية

يقصد بسياسة التجارة الخارجية "مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة لتدخل في تجارتها الخارجية بهدف تحقيق أهداف معينة"[1]، وتعرف أيضا أنها "وسيلة إلى جانب وسائل أخرى كالإجراءات المالية والنقدية التى تستعين بها الدولة لتحقيق أهداف معينة أهمها التنمية الوطنية ، تثبيث سعر الصرف وإقرار التوازن في ميزان المدفوعات ...الخ ". [2]

بطريقة أخرى يمكن القول أنها اختيار الدولة وجهة معينة ومحددة في علاقاتها التجارية مع الخارج)حرية أم حماية(، وتعبر عن ذلك بإصدار تشريعات واتخاذ قرارات وإجراءات تضعها موضع التطبيق.

1- الأهداف وانواع السياسات التجارة الخارجية

تختلف السياسة التجارية باختلاف النظم الاقتصادية، فهي في دول النظام الرأسمالي تختلف عن دول ا النظام الاشراكي، كما تختلف من الدول المتقدمة الى الدول النامية، كما تعمل على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والإستراتيجية، وتختلف باختلاف نوعية السياسة التجارية المطبقة التقييد أو التحرير، ونذكر منها:

[1] مجدي محمود شهاب، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 185

[2] عادل احمد حشيش ، مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي ، مرجع سابق، ص12

أ- الأهداف الاقتصادية

و تتمثل الأهداف الاقتصادية في :

- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق تعظيم عائدات الصادرات و الموارد من العملة الأجنبية و تخفيض الطلب على الصرف الأجنبي.
- تشجيع الاستثمار من أجل التصدير وزيادة العمالة ومستوى التشغيل في الاقتصاد الوطني.
- زيادة موارد الخزينة العامة للدولة واستخدامها في تمويل النفقات العامة بكافة أشكالها وأنواعها.

حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق الذي يمثل التميزالسعري في مجال التجارة الخارجية أي البيع بسعر أقل من تكاليف الإنتاج، وحمايته من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني كحالات الانكماش و التضخم.

حماية الصناعة الناشئة أي الصناعة حديثة العهد في الدولة حين يجب توفير الظروف الملائمة و المساندة لها، إضافة الى حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية.

ب- الأهداف الاجتماعية

و تتمثل الأهداف الاجتماعية في:

- حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كمصالح الزراعيين والمنتجين لسلع معينة تعتبر ضرورية أو أساسية في الدولة.
- إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات و الطبقات المختلفة.

ج-الأهداف الإستراتيجية

و تتمثل الأهداف الإستراتيجية في :[1]

- المحافظة على الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية.
- العمل على توفير الحد الأدنى من الإنتاج من مصادر الطاقة كالبترول مثلا.

1- انواع سياسات التجارة الخارجية

نظرا لقيام التجارة الخارجية على قواعد ثابتة وهي التصدير و الاستيراد، فإن القواعد والاجراءات منصبة على هاتين القاعدتين، فالدولة قد تعتمد – تبعا لاختلاف النظم الاقتصادية ولأهداف معينة– إما على فتح أسواقها للمبادلات الدولية مطبقة بذلك قواعد المبادلات الحرة، أو تضييق االخناق على هذه المبادلات وغلق حدودها مطبقة قواعد حماية التجارة، ومنه نميّز سياستين التجارة الخارجية:

2-1 سياسة حرية التجارة

يقوم نظام الحرية الاقتصادية و التجارية على نظريات آدم سميث وأتباعه من الاقتصاديين الكلاسيكيين أو التقليديين أمثال ريكاردو، استوارت ميل، برفعهم شعار « دعه يعمل»، باعتبار الفرد هو المنظم الرئيسي للعملية التجارية، ورفعوا شعار « دعه يمر»، عن طريق التخفيض أو الالغاء الكلي للتعريفة الجمركية ، وتعرف هذه السياسة بأنها السياسة التي تتبعها الدولة أو

[1] محمد صفوت قابل، تحرير التجارة الخارجية بين التأييد و المعارضة، دار الحكمة للنشر، القاهرة، مصر، 2002، ص 55.

الحكومة عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول من خلال التعريفات الجمركية و الحصص والوسائل الأخرى، ويستند هذا المذهب الى العديد من الحجج منها:[1]

- أن التحرير لا يساهم فقط في النمو الاقتصادي و لكنها تعمل على تحقيق السلام والأمن في العالم من خلال إحلال المنافسة التجارية بدلا من الصراعات العسكرية.

- تطبيق الإجراءات التجارية المقييدة لانتقال السلع مثل الرسوم الجمركية أو غير الجمركية سيؤدي إلى نقص الرفاهية الاقتصادية للدولة ، و العكس صحيح في حالة التحرير. [2]

– تحرير التجارة الخارجية يجعل السلع و الخدمات أرخص بالنسبة للمستهلكين مما يزيد القدرة الشرائية.

– الحرية تساعد على الإنتاج الوفير حيث أن الدولة تتمتع بميزة تنافسية في إنتاج سلعة ما يفوق احتياجاتها فتقوم بالمبادلة مع دولة أخرى تحصل منها على السلع التي تحتاجها. تخفيض معدلات البطالة بدرجة أفضل من سياسة الحماية لأنها تساعد على الاستفادة من عناصر الإنتاج المتوفرة في الدول المتقدمة.

– الحرية تؤدي الى تعظيم الصادرات في إطار إتباع إستراتيجية الإشباع من أجل التصدير ومن ثم تحقيق هدف التوازن الخارجي.

– التخصص في الإنتاج: تؤدي الحرية تخصص إلى تخصص كل دولة في إنتاج السلع المناسبة لظروفها الطبيعية والتاريخية بتكاليف منخفضة وبالتالي الحجم الكلي للسلع المنتجة في العالممما يعود بالنفع على كل الدول. تخفيض أسعار السلع الدولية تساهم الحرية في مضاعفة الحجم

[1] محمد صفوت قابل، تحرير التجارة الخارجية بين التأييد والمعارضة، دار الحكمة للنشر، االقاهرة، مصر، 2002، ص 55

[2] محمد صفوت قابل، مرجع سابق، ص 58

الكلي للسلع الدولية ممايؤدي الى انخفاض أسعارها بحكم الوفرة. الحرية تشجع التقدم التكنولوجي حيث أن وجود المنافسة وتحسن النوعية يؤدي إلى التقدم التكنولوجي من أجل البقاء في السوق.

2-2 سياسة حماية حرية التجارة

تسمى أيضا بمفهوم سياسة تقييد التجارة الدولية، وقد ظهرت في نفس الوقت الذي ظهرت فيه نظريات حرية التجارة حيث أن أنصارها أصبحوا يرون ضرورة تقييد التبادلمع الخارج لا سيما استيرادالسلع الأجنبية قصد حماية السلع الوطنية من المنافسة الخارجية.

هذه السياسة تعرف على أنها حماية البلد لمنتجيةالمحليين من المنافسةالأجنبية ، فتنفذ عن طريق تبني الدولة لمجموعة من القوانين والتشريعات، واتخاذ الإجراءات المنفذة لها بقصد حماية سلعها وسوقها المحلية من المنافسة الأجنبية.

أهم ما تعتمد عليه الدولة في هذه السياسة هو فرض االرسوم الجمركية على الواردات، إضافة إلى وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية. كما أن لأنصار حرية التجارة حججهم، فإن لأنصار الحماية كذلك حججهم التي نوجزها فيما يلي: [1]

أ-الحجج الاقتصادية

- الحماية تؤدي إلى معالجة االبطالة: بفعل الحماية التي توفرها الدولة لصناعتها ضد المنافسةالأجنبية التي تهدد بالإفلاس، بالتالي تسريح العمال.

ب-الحجج غير الاقتصادية:[2]

- حماية أمن الدولة.

[1] كمال البكري، الاقتصاد الدولي التجارة والتمويل الدار الجامعية للنشر التوزيع الإسكندرية مصر، 2000 ص 85

[2] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، االعلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 202

- المحافظة على الطابع الوطني.

المطلب الثاني : الادوات سياسة التجارة الخارجية

تستخدم الدول بعض الأدوات والوسائل لتطبيق السياسةالتجارية التي تناسبها، وتكون هذه السياسة وفق اللنظام الاقتصادي السائد ، وعليه نميز بين الوسائل السعرية ، الكمية والتنظمية.

1- الوسائل السعرية: وهي التي تؤثر في تيارات التبادل الدولي عن طريق التأثير في أسعار الواردات و الصادرات وذلك عن طريق

1-2 الرسوم الجمركية: وهي عبارة عن ضريبة تفرضها الدولة على السلعة عند عبورها للحدود الجمركيةالوطنية(واردات أو صادرات)، ويطلق على مجموعة النصوص المتضمنة لكافة الرسوم الجمركية السائدة للدولة في وقت معين اسم "التعريف الجمركية" وهناك نوعين من التعريفات الجمركية[1]:

- رسوم القيمة: تفرض كنسبة مئوية من قيمة المنتج.
- رسوم النوعية: تفرض كمبلغ محدد من النقودعلى كل وحدة من المنتج.

1-2 الإعانات[2]: والغرض منها تدعيم القدرة التنافسية للإنتاج الوطني في الأسواق الدوليةعن طريق منح إعانات للمنتجين الوطنيين، هذه الإعانات قد تكون في شكل مباشر ممثلة في دفع مبلغ معين من النقود يحدد على أساس نوعين أو قيمتين ، أو تكون في شكل غير مباشر ممثلة في منح المشروع بعض الامتيازات لتددعيم مركزه المالي كالإعفاءات أوالتخفيضات الضريبية التسهيلات الائتمانية، إتاحة بعض الخدمات بنفقات رمزية.....إلخ

[1] كمال البكري ، مرجع سابق ، ص 87

[2] MICHEL RAINELLI, « l'organisation mondiale du commerce », 6ème édition, édition la DECOUVERTE, PARIS, FRANCE, 2002, page 44.

1-3 الإغراق: وهو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة للتمييز بين الأثمان السائدة في الداخل والخارج، حيث تكون هذه الأخيرة منخفضة عن الثمن الداخلي للسلعة، مضافا إليه نفقات النقل وغيرها من النفقات المرتبطة بانتقال السلعة من السوق الوطنية إلى السوق الأجنبيةوينقسم إلى ثلاثة فروع[1] :

- الإغراق العارض: والذي يفسر بظروف استثنائية طارئة.

- الإغراق قصير الأجل والمؤقت: والذي ينتهي بتحقيق الغرض المنشأ من أجله.

- الإغراق الدائم:المرتبط بسياسة دائمة تستند إلى وجود احتكار في السوق الوطنية يتمتع بالحماية.

2- سعر الصرف: ويقصد به كل انخفاض تقوم به الدولة عمدا لقيمة العملةالوطنية مقومة بالوحدات النقدية الأجنبية سواء اتخذ ذلك مظهرا قانونيا في الوحدة إلى الذهب أو لم يتخذ ومن أبرز الآثار الاقتصادية لتخفيض سعرالصرف ما يتعلق بقيمة كل من الصادرات والواردات ، بما يترتب عليه من انخفاض ثمن الصادرات المحلية وارتفاع قيمة الواردات الاجنيبية [2]

2-1 الوسائل الكمية

تستعمل هذه الوسائل نظام الحصص ونظام تراخيص الاستيراد ، ويقصد بنظام الحصص "نظام تحدد الدولة بمقتضاه كميةا لواردات التي يجوز استيرادها من سلع معينة خلال فترة معلومة من الزمن"[3] ، ولهذا النظام آثار اقتصادية إذ يؤدي إلى تفاوت بين الثمن في الخارج وفي الداخل، مما يخلق فرصة للحصول على ربح إضافي، أما من يحصل على هذا الربح فالأمر يتحدد على كيفية تنظيم نظام الحصص، وعلى هيكل سوق السلعة الخاضعةلهذا النظام.

[1] زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي ، الدار الجامعية لطباعة والنشر، 1998، ص 291

[2] زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي مرجع سابق، ص 292

[3] محمد زكي الشافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية االدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1970، ص 203 زينب حسين عوض الله، الاقتصاد

يتبع هذا النظام – نظام الحصص– نظام تراخيص الاستيراد، ويتبلور في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص سابق من الجهة الإدارية المختصة لذلك والتي تمنح هذه التراخيص في حدود الحصة المقررة بلا قيد ولا شرط ، وقد تصدر تراخيص الاستيراد وفقا لأسس معينة كتحديد حصة التاجر على أساس المستورد من السلعة في فترة زمنية سابقة، وقد تعمد الدولة إلى بيع هذه التراخيص بالمزاد مما يمنح اشتراك الدولة في الأرباح الناتجة عن الاستيراد.

2-2 الوسائل التنظمية: يمكن التمييز في شأن هذه الوسائل، والتي تتعلق بتنظيم الهيكل الذي تتحقق داخله المبادلات الدولية، من معاهدات واتفاقات تجارية واتفاقات الدفع واجراءات الحماية الإدارية والتكتلات الاقتصادية:

1 – المعاهدات التجارية: وتعقدها الدولة مع غيرها من الدولمن خلال أجهزتها الديبلوماسية من اتفاق يعرض تنظيم العلاقات التجارية، التي تعتبر تعاقد يتناول أمور تفصيلية تتعلق بالتبادل التجاري بين الدولتين، وتتضمن الإشارة إلى الإجراءات بنوع من التفصيل كتحديدالكميات أو القيم أو بيان المنحنيات الـتي تدخل في نطاق المبادلات بين هاتين الدولتين.

1- اتفاقات الدفع: وهي اتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية وغيرها

وفق الأسس والأحكام التي يوافق عليها الطرفان، فتتم حركةالمد فوعات بين الدولتين المتعاقدتين بالقيد في حساب مقايضة المدفوعات ومتحصلات كل منهما على الأخرى، إضافة إلى أنه يحدد العملةالتي تتمعلى أساسها العمليات وسعر الصرف الذي تجرى التسوية وفقا له.

3- الحماية الإدارية: وهي عبارة عن إجراءات استثنائية تقوم بها السلطة الإدارية بغرض إعاقة حركةالاستيراد وحماية السوق الوطنية مثل: الشد في تطبيق القواعد الصحية....الخ.

4- التكتلات الاقتصادية الدولية: وتظهر كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية، و كمحاولة جزئية التجارة بين عدد محدود من الدول، وتتخذ عدة أشكال أهمها:

4-1 منطقة التجارة الحرة: أين تلتزم كل دولة بإلغاء كافة القيود على الواردات من الدول الأطراف في الاتفاقية، مثل منطقة التجارة الحرة الأوروبية.

4-2 الإتحاد الجمركي: ويتفق مع سابقه من حيث إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية والإدارية، على الواردات فيما بين الدول الأعضاء فضلا عن توحيد التعريفة الجمركية الخاصة بالإتحاد في مواجهة الخارج، مثل اتحاد البينيلوكس بين بلجيكا وهولندا ولوكسمبو رج الذي عقد في لندن في 1944.

4-3 الإتحاد الاقتصادي: هو التعاون بين الدول الأعضاء، وإلغاء االقيود المفروضة علىالمبادلات التجارية، تحرير حركات رؤوس الأموال، وإنشاء مشروعات....الخ، كل كذلك بغرض إنشاء هيكل اقتصادي متكامل بين الدول.

4.4 **الاندماج الاقتصادي الكامل:** إضافة إلى الإتحاد الاقتصادي تنشأ سلطة عليا تكون قراراتها في الشؤون الاقتصادية ملزمة لجميع الدول (مثل السوق المشتركة).

4.5 **التكتلات الاقتصادية الدولية:** مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الوكالة الدولية المتخصصة لمنظمةالعمل الدولية، منظمة التنمية والزراعة، منظمة الأغذية والزراعة...الخ.

المطلب الثالث : المنظمة العالمية للتجارة

هي منظمة عالميّة تقع في مدينة جنيف في دولة سويسرا، وتعتبر المنظمة العالميّة الوحيدة التي تختص بالقوانين الدوليّة التي تعنى بالتجارة ما بين الدول، ومن وظائفها الأساسيّة ضمان سير التجارة بأكبر قدر من السلاسة، والحريّة، وتحتوي المنظمة على مئة وستين عضواً، بالإضافة إلى أربع وعشرين دولة مراقبة. يرمز إلى المنظمة بـ WTO، وتأسست في العام 1995م في اليوم الأول من شهر كانون الثاني/ يناير، واللغات الرسميّة فيها هي اللغة الإسبانيّة، واللغة الإنكليزيّة، واللغة الفرنسيّة، وتبلغ

موازنتها حوالي مئة وستة وتسعين مليون فرنك سويسري، وذلك حسب إحصائيات عام 2011م، ويبلغ عدد الموظفين فيها ستمئة وأربعين موظفاً.

1- التأسيس

تأسست منظمة التجارة العالمية رسميا خلال عام 1995، لكن آليات عملها تعود إلى عام 1947 تاريخ نشأة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، أو ما يعرف اختصارا باسم اتفاقية "غات" التي أرست نظم التبادل التجاري العالمي[1].

2- مهام وأنشطة المنظمة

نشاطات المنظمة جميعها تصب في الأعمال والقوانين والمهام المتعلقة بالتجارة وتمتد هذه الأعمال ولا تنحصر على التالي:

-العمل على ايجاد المفاوضات بين الدول فيما يخص التجارة المشتركة.

-تدريب و تطوير الدول و البلدان النامية على حركات و عمليات التجارة الدولية من خلال مراكز وبرامج تجارية.

-العمل على حل الخلافات و المنازعات المتعلقة بالتجارة العالمية.

-التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى لتسهيل الحركة التجارية بين الدول المختلفة.

-إدارة الاتفاقيات الخاصة بالتجارة العالمية.

-مراجعة و تدقيق السياسات و الاجراءات المتبعة في عملية التجارة.

-العمل كوسيط للتفاوض بين البعثات الدولية التجارية لتوقيع اتفاقيات جديدة أو فض منازعات تجارية.

[1] ناصر دادي عدوان ومتناوي محمد ، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة أسباب الانظمام ، النتائج المترقبة ومعالجتها ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 2003 ، ص 57

-تساعد المنظمة الدول النامية على تنمية العلاقات التجارية الدولية عن طريق الدعم اللوجستي.

3-شروط العضوية في منظمة التجارة العالمية

تضم منظمة التجارة العالمية في عضويتها 137 دولة، ومن المتوقع أن يزداد هذا العدد في غضون السنوات القادمة، حيث تتفاوض 32 دولة حاليا للانضمام إلى المنظمة، وهناك 20 دولة لم تقدم للعضوية في المنظمة. وتشترط المنظمة الدولية عدة شروط على الدول الراغبة في الانضمام إليها، كما توجد بعض الإجراءات الواجب اتباعها للانضمام إلى المنظمة وفيما يلي سرد لأهم الشروط والإجراءات:

أولاً: شروط الانضمام لمنظمة التجارة العالمية[1]

1- تقديم تنازلات للتعريفات الجمركية

تشترط منظمة التجارة العالمية على الدولة الراغبة في الانضمام إليها تقديم جدول للتنازلات يحتوي على تعريفات جمركية تشكل التزامات لا يمكن رفعها من حيث المبدأ إلا في حالات خاصة.

2- تقديم التزامات في الخدمات

تقدم الدولة جدولا بالالتزامات التي ستتبعها في قطاع الخدمات يشتمل على قائمة بالحواجز والشروط التي تعترض القطاعات والنشاطات المهنية الخدماتية ووضع جدول زمني لإزالتها.

3-الالتزام باتفاقيات منظمة التجارة العالمية

تتعهد الدولة الراغبة في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بالتوقيع على بروتوكول انضمام يشمل الموافقة على تطبيق والتزام جميع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية (ما عدا اتفاقية المناقصات الحكومية

[1] حشماوي محمد ، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية ، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ،2006،ص150

واتفاقية الطائرات المدنية فإنهما من الاتفاقيات الاختيارية)، أي عليها أن توافق على اتفاقيات جولة أورغواي. أي أنه لا سبيل أمام الدولة للاختيار بين الاتفاقيات بعكس ما كان سائدا أيام الغات وخاصة بعد جولة طوكيو حيث لم توقع معظم الدول النامية على نتائجها التي تمثلت باتفاقيات خاصة.

ثانياً: إجراءات التقديم والقبول

يتم قبول دولة ما في عضوية المنظمة باعتماد إحدى الطريقتين الآتيتين أو كلتيهما:

1- الطريقة الأولى: تتلقى الدولة المعنية رسائل من لجنة مخصصة للنظر في طلبات العضوية الجديدة، تكون في الغالب مكونة من الدول الصناعية الكبرى، إضافة إلى أهم الدول ذات العلاقات التجارية مع الدولة الراغبة في اكتساب عضوية المنظمة. وتشمل الطلبات قائمة بالسلع والخدمات التي ستشهد تخفيضا في تعرفاتها الجمركية.

2- الطريقة الثانية: تتقدم الدولة الراغبة في العضوية بنفسها بقائمة تشمل تخفيضات في التعرفات الجمركية تكون أساسا للتفاوض.

وفي بعض الأحيان تتم الطريقتان معا فتتقدم الدولة المعنية بقائمة لتخفيض التعرفات الجمركية، وفي الوقت نفسه تتلقى قائمة بالتخفضيات المطلوبة من اللجنة المشكلة للنظر في العضوية.

ثالثاً: العضوية في المنظمة والتطبيع مع إسرائيل

لا تشترط مبادئ واتفاقيات منظمة التجارة العالمية التطبيع التجاري بين أعضاء المنظمة، وذلك استنادا إلى الاستثناء المذكور في المادة 13 من اتفاقية مراكش لتأسيس منظمة التجارة العالمية (المادة 33 من اتفاقية الغات السابقة)، الذي يسمح لدولة ما بـ "عدم تطبيق" الاتفاقية تجاه دولة أخرى شرط إبلاغها عن ذلك قبل موافقة المجلس العام (المؤتمر الوزاري) على الانضمام.

خلاصة الفصل

تطرقنا من خلال هذا الفصل الى التجارة الخارجية والتي تعتبر من اهم القضايا التي لا يمكن لأي دولة الاستغناء عنها ، سواء كانت متقدمة او نامية ، حيث نجد ان معظم الدول تحول معالجتها والاستفادة من إنجابيتاها ، وخاصة الدول النامية منها ، ومن خلال هذا الاهتمام الذي حظيت به التجارة الخارجية تبين انه ليس باهتمام حديث النشأة بل يعود الى زمن بعيد ، حيث تعددة النظريات والمفكرين الاقتصاديين في هذا المجال ، وذلك ابتدأ من الكلاسيك وصولا الى المناهج التكنولوجية ، بغض النظر عن انتقادات التي واجهة كل نظرية على حدا ، الا ان يمكن القول ان أي نظرية وفي أي مجال يجب ان تساير الظروف التي تمر بها مكان وزمان ، وكذا الحال بالنسبة لنظريات التجارة الخارجية

وقد عرفت التجارة الخارجية مذهبين أساسيين احدهما يتمثل في مذهب الحرية والذي يحث على ترك التجارة الحرة دون قيود وبذلك انتقال السلع الخدمات بكل حرية بين مختلف الدول دون ان تتعرضها عوائق ، ولهذا المذهب حججه ، اما المذهب الثاني وهو المذهب الحمائي فيعود الى تدخل الدولة في عملية التجارة الخارجية وذلك عن طريق فرض قيود على الصادرات والواردات من اجل تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة ولهذا المذهب حججه ، وقد تبين في الواقع انه لايمكن لأي دولة مهما كانت متقدمة او نامية اتباع سياسة مطلقة سواء كانت سياسة الحرية او الحمائية ، بل تتبع معظم الدول مزيجا من الحرية والتقييد ، ولتطبيق سياسات التجارية يعتمد على وسائل وأساليب تعرف بأدوات السياسات التجارية والتي من شأنها تحقيق الاهداف العامة للدولة.

الفصل الثالث

أثر الأزمات الاقتصادية على التجارة الخارجية الجزائرية

تنتقل عدوى الأزمات المالية إلى أغلب الأسواق وفي مختلف دول العالم، حيث لم يقتصر على قطاع معين، وإنما شملت مختلف القطاعات الاقتصادية في جميع دول العالم مما يؤثر سلبا على معدلات نمو الاقتصاد العالمي نتيجة تراجع الاستهلاك الذي يشكل ركنا مهما في الاقتصاد.

والجزائر من بين الدول التي تسعى لتحقيق تطورات في المجال الاقتصادي حيث قامت بعدة إصلاحات من بينها تحرير تجارتها الخارجية، هاته الأخيرة تعتبر أهم قطاع يمكن أن يتأثر بالأزمات المالية الأخيرة وتحديدا الأزمة المالية لسنة 2008 وأزمة الديون السيادية.

لذلك ومما سبق سيتم التطرق في هذا الفصل لآثار الأزمتين الماليتين من خلال التعرض للمباحث التالية:

المبحث الأول: تداعيات الأزمة الاقتصادية على دول العالم.

المبحث الثاني: تأثير الأزمات الاقتصادية على التجارة الخارجية الجزائرية.

المبحث الثالث: تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمات الاقتصادية.

المبحث الأول: تداعيات الأزمات الاقتصادية على دول العالم.

إن الأزمات الاقتصادية التي مست الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، وجاءت هاته الأزمات كنتيجة لاختلال في عرض وطلب الأسواق المالية والانفتاح الاقتصادي الذي تشهده الدول، كما يعتبر الانفتاح الاقتصادي المساهم الرئيسي في انتشار الأزمات المالية، لذا سنستعرض تداعيات هذه الأزمات على هاته الدول.

المطلب الأول: آثار الأزمة الاقتصادية.

تعتبر الأزمة المالية العالمية التي اندلعت في سبتمبر 2008 بالولايات المتحدة الأمريكية من أخطر الأزمات التي شهدها النظام الرأسمالي منذ أزمة 1929، وقد تفوقها في الحجم وفي سرعة انتقالها إلى مختلف دول العالم، وذلك بفضل العولمة ومن خلال الروابط التجارية والروابط بين الأسواق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية وباقي دول العالم.

وقد أثرت الأزمة المالية على عدة مجالات تتمثل فيما يلي:

1- نقص السيولة النقدية:

قد قدمت المؤسسات المالية الأمريكية تسهيلات ائتمانية لجميع فئات المجتمع الأمريكي قصد شراء عقارات بالتقسيط وبأسعار فائدة متدنية بمعدل 1 بالمئة وبدون ضمانات سوى ملكية العقار. مما أدى إلى استنزاف خطير للسيولة النقدية وحصرها في الأصول العقارية ضعيفة السيولة، وبعد ارتفاع سعر الفائدة إلى 5.25 بالمئة مما أدى إلى عدم مقدرة الأفراد تسديد أقساط القرض وبالتالي رفع من حدة استرداد العقار للمؤسسات العقارية، وترتب على ذلك إغراق الاقتصاد الأمريكي بعقارات منخفضة القيمة مما نتج عنه امتصاص للسيولة النقدية بالمؤسسات المالية العالمية، كما أن فقدان الثقة ما بين المؤسسات المالية في مجال التعاون فيما بينها في منح الائتمان أدى إلى ندرة واسعة في السيولة النقدية بالأسواق العالمية.

2- الركود الاقتصادي:

أدت الأزمة المالية إلى دخول الاقتصاد العالمي في ركود اقتصادي نتيجة انخفاض الاستهلاك وتقليص إنفاق الشركات والنشاط الإسكاني، وانعكس ذلك على العجز في الميزان التجاري للدول المتقدمة، إذ حققت الولايات المتحدة الأمريكية عجزا قياسيا خلال سنة 2008 بلغ 455 مليار دولار وبزيادة قدرها 50 بالمئة مقارنة بسنة 2007. وحقق الميزان التجاري لدول الاتحاد الأوروبي في سنة 2008 عجزا بقيمة 27.2 مليار أورو (ما يعادل 36 مليار دولار) مقارنة بـ: 16.1 مليار أورو سنة 2007. وتفاقم العجز التجاري في روسيا إلى 44.8 مليار أورو مقارنة بـ: 32.9 مليار أورو. فيما بقى العجز ثابتا مع الصين بمقدار 86 مليار أورو، بينما تراجع في اليابان بشكل طفيف إذ بلغ 19.6 مليار أورو مقارنة بـ: 20.2 سنة 2007.[1]

ويؤدي ركود الاقتصاد العالمي إلى انخفاض الاستثمار وتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في الدول النامية، وبالتالي انخفاض الطلب على الطاقة، ويؤدي إلى انهيار أسعار المحروقات مما يؤثر سلبا على الدول التي تصدر البترول، بحيث تنخفض حصيلة الصادرات، ما يشكل ضغوطا متزايدة على الموازنات العامة ومستوى الانفاق ومعدلات النمو.

وحسب تقرير البنك الدولي لعام 2008 فإن نمو الناتج المحلي العالمي سيصل 0.9 بالمئة سنة 2009، ومن المرجح أن يبلغ معدل النمو في البلدان النامية 4.5 بالمئة مقابل 7.9 بالمئة سنة 2007.[2]

3- تفاقم البطالة:

يعتبر ارتفاع معدلات البطالة في مختلف قطاعات النشاط الإنتاجي من أهم الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية، وقد تأثر سوق العمل بعد الركود الاقتصادي

[1] إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية، مرجع سابق، ص 86.

[2] محجوب بدة وآخرون، تأثير الأزمة على الدول العربية ومنظمة أوبك، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 12، تصدر عن دار الأبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 15.

وانخفاض الطلب ونقص التمويل، مما دفع بالمؤسسات بتسريح عدد هائل من العمال، وفي دراسة صدرت عن مكتب العمل الدولي فإن عدد الأفراد المعرضين للبطالة على مستوى العالم وصل 210 مليون شخص سنة 2008 بعدم كان 190 مليون شخص سنة 2007.[1] الأمر الذي دفع برئيس المكتب الدولي للعمل إلى القول (نحن في حاجة إلى عمل سريع ومنسق للحكومات لتفادي أزمة اجتماعية يمكن أن تكون قاسية، مستدامة وعالمية).[2]

المطلب الثاني: إجراءات مواجهة آثار الأزمة الاقتصادية.

رغم أن الجزائر لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية بطريقة مباشرة إلا أنها تأثرت بطريقة غير مباشرة لذلك يجب اتخاذ عدة إجراءات لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية على الجزائر من خلال ما يلي:

- إقامة اقتصاد جزائري قوي من خلال تشجيع الصادرات خارج المحروقات وتنويع مصادر الدخل بحيث يعتمد على القطاع الفلاحي، الصناعي، السياحي والخدمات.
- العمل على النهوض بالنمو الاقتصادي لمواجهة التحديات التي تفرزها الأزمة المالية من بطالة وفقر وتدهور للقدرة الشرائية.
- تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث أنها أقل تأثرا بالأزمة المالية العالمية.
- ضرورة مساهمة البنوك في تمويل الاستثمارات الحقيقية وإصلاح المنظومة البنكية من خلال اتباع الأدوات وقواعد التسيير البنكي وفق المعايير الدولية.
- ضرورة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإسهام الكفاءات الجزائرية الموجودة بالخارج في إنعاش الاقتصاد الوطني، وذلك بالعمل على تهيئة بيئة مستقرة ومحفزة للاستثمار خاصة القطاعات خارج المحروقات.

[1] إبراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سابق، ص 88.

[2] قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 23.

- تحسين إدارة المخاطر والسرعة في اتخاذ القرار لمواجهة الأزمة المالية العالمية
- ضرورة الضغط على الواردات لمواجهة النقص في حصيلة الصادرات والمحافظة على فائض الميزان التجاري.
- ترشيد النفقات العامة ومكافحة كافة أشكال الفساد ومظاهر تبذير المال العام.
- ضرورة تنويع الاحتياطات من النقد الأجنبي لزيادة حصص العملات الحرة الرئيسية على حساب الدولار.
- ضرورة توفير المعلومات المالية من طرف البنك المركزي وانتهاج أسلوب الشفافية لاجتناب المضاربة.
- يجب على السلطات والمتعاملين الاقتصاديين التحلي بالحذر في معاملاتهم مع الشركات الأجنبية، من خلال التحري حول وضعية هذه الشركات، وكذلك البنوك التي تتعامل معها.
- ضرورة توسيع التعاون العربي في مجالات الاستثمار والتجارة البينية لتعويض ركود أسواق الدول المتقدمة.

المبحث الثاني: تأثير الأزمات الاقتصادية على التجارة الخارجية الجزائرية.

تتأثر كافة دول العالم بالأزمات الاقتصادية العالمية بدرجات متفاوتة، حيث ترتبط درجة التأثير بدرجة الاندماج في الاقتصاد العالمي وأسواقه المالية، وبالنسبة للجزائر فإن التأثير يكون غير مباشر على القطاع المالي وذلك نظرا لعدم وجود بورصة حقيقية وعدم وجود ارتباطات للبنوك الجزائرية مع البنوك العالمية وكذا قطاع التجارة الخارجية حيث تتعامل فيه الجزائر بعملتين أساسيتين هما الدولار عند التصدير والأورو عند الاستيراد.

المطلب الأول: التجارة الخارجية الجزائرية.

إذا رأينا إلى التجارة الخارجية الجزائرية بعين الرضا نتيجة لما تحققه من فوائض في الميزان التجاري منذ مدة، فإنه لا يمكن إغفال أن الاقتصاد الجزائري ريعي وهش يعتمد كلية على عائدات البترول، إذ لم تتعد أبدا صادرات الجزائر خارج نطاق المحروقات 4 بالمئة.

الفرع الأول: التوزيع السلعي للتجارة الخارجية الجزائرية.

تتصف التجارة الخارجية الجزائرية بارتباطها الوثيق بأسواق الدول الصناعية المتقدمة والسوق الأوروبية تحديدا سواء كانت صادرات أم واردات، فعلى الرغم من فتح السوق أمام المستوردين وتحرير التجارة الخارجية فإن الملاحظ أن المحروقات تهيمن على الصادرات الجزائرية.

أولا: الميزان التجاري.

يتميز الميزان التجاري الجزائري منذ مدة بعنصرين أساسيين هما:

- التبعية الكبيرة لقطاع المحروقات، حيث تمثل المحروقات 98 بالمئة من صادرات الجزائر.
- تمثل المواد الغذائية وسلع التجهيز أغلبية الواردات الجزائرية، وإذا عدنا إلى وضعية الميزان التجاري الجزائري نجد أنه يمتلك رصيد إيجابي مثلما يوضحه الجدول التالي:

أولا: الميزان التجاري

الجدول رقم 01 تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2017

السنة	الميزان التجاري	الصـــادرات	الـــواردات	نسبة التغطية %
2000	10.64	22.03 مليار دولار	11.39مليار دولار	**%193**
2001	7.08	19.13 مليار دولار	12.05مليار دولار	**%158**
2002	4.28	18.83 مليار دولار	14.55مليار دولار	**%129**
2003	8.41	24.61 مليار دولار	16.20مليار دولار	**%151**
2004	10.2	32.08 مليار دولار	21.88مليار دولار	**%146**
2005	21.66	46.5 مليار دولار	24.84مليار دولار	**%187**
2006	29.14	54.79 مليار دولار	25.65مليار دولار	**%213**
2007	27.35	60.92 مليار دولار	33.57مليار دولار	**%181**
2008	30.05	79.15 مليار دولار	49.10مليار دولار	**%161**
2009	-3.85	45.48 مليار دولار	49.33مليار دولار	**%92**
2010	7.1	57.76 مليار دولار	50.66مليار دولار	**%114**
2011	16.42	73.8 مليار دولار	57.38 مليار دولار	**%128**
2012	13.02	72.63 مليار دولار	59.61 مليار دولار	**%121**
2013	2.05	65.82 مليار دولار	63.77مليار دولار	**%103**
2014	-7.09	61.18 مليار دولار	68.27مليار دولار	**%89**
2015	-25.48	35.14 مليار دولار	60.62مليار دولار	**%57**
2016	-26.08	30.02 مليار دولار	56.10مليار دولار	**%53**
2017	-21.37	34.76 مليار دولار	56.13مليار دولار	**%61**

- **الوحدة مليار دولار**
- **المصدر: من إعداد الباحث بناءا على إحصائيات CNIS.**

من خلال الجدول اعلاه نستنتج النقاط التالية

شهد الميزان التجاري نمو كبيرا ومتواليا في الفترة 2000-2008 حيث بلغ 30.05 مليار دولار ونسبة تغطية 161% وفي هذه الفترة نجد انه في 2006 وصل معدل التغطية الى 213 % لأول مرة في تاريخ الجزائر بمعدل فائض قدره 29.66 مليار دولار

ليعرف سقوط حادا في سنة 2009 بعجز قدره 3.85 مليار . ليشهد في الفترة بين 2010-2013 فائضا معتبرا حيث بلغ سنة 2011 . 16.42 مليار دولار ونسبة تغطية قدرها 128 %

اما في الفترة 2014-2017 فلقد عرفت الجزائر عجزا كبيرا في الميزان التجاري حيث بلغ سنة 2016 22.08 مليار دولار وبنسبة تغطية هي الاضعف في هذه الفترة من الدراسة حيث بلغة 53 % .

ثانيا: الصادرات الجزائرية

الجدول رقم 02 التركيبة السلعية للصادرات خلال الفترة 2000-2017 .

السنوات	المحروقات	مواد غذائية	مواد اولية	مواد نصف مصنعة	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع استهلاكية
2000	21419	30	42	447	12	44	15
2001	18484	30	39	413	22	42	14
2002	18091	35	56	403	20	50	27
2003	23939	47	49	316	1	29	35
2004	31550	66	97	432	0	50	15
2005	45588	67	136	526	0	36	19
2006	53608	73	195	765	1	44	44
2007	59605	88	170	640	1	46	35
2008	77194	119	334	834	1	67	32
2009	44415	113	169	393	0	42	49
2010	56121	351	94	498	1	30	30
2011	71662	355	161	660	0	35	16
2012	70584	315	168	618	0	32	19
2013	63663	404	109	492	0	29	16
2014	58362	323	110	1173	1	16	11
2015	33081	239	105	1685	0	17	11
2016	27918	326	84	909	0	53	18
2017	33202	350	73	845	0	78	20

- **الوحدة / مليون دولار**
- **المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر.**

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن قيمة الصادرات في تزايد مستمر، حيث بلغت سنة 2000 ما قيمته 03.22 مليار دولار، في حين بلغت هذه الصادرات القيمة 13.19 مليار دولار خلال سنة 2001 لتسجل بذلك انخفاضا يقدر بـ 9.2 مليار دولار و الذي يمثل ما نسبته 16.13 ،%يرجع هذا الانخفاض خاصة إلى تدهور أسعار البترول، وواصلت التراجع في سنة 2002بـ 3.0 مليار دولار أي ما يعادل ما نسبته 57.1 %مقارنة بسنة 2001 لتبلغ أدنى و أقل قيمة لها في هذه السنة مقارنة بسنوات فترة الدراسة حيث بلغت القيمة 83.18 مليار دولار، يعود هذا الانخفاض إلى التراجع الذي عرفته أسعار البترول. أما في سنة 2003 فقد بلغت الصادرات الجزائرية ما قيمته 61.24 مليار دولار و بالتالي تسجيل ارتفاعا يقدر بـ 78.5 مليار دو لار، و في سنة 2004 واصلت قيمة الصادرات الجزائرية في الارتفاع و الزيادة حيث سجلت زيادة تقدر بـ 78.5 مليار دولار

و الذي يعادل ما نسبته 49.23 %مقارنة بسنة 2003 لتبلغ القيمة 08.32 مليار دولار ، و في سنة 2005 بلغت هذه الصادرات ما قيمته 5.46 مليار دولار لتسجل بذلك زيادة تقدر بـ 7.10 مليار دولار و الذي يعادل ما نسبته 03.23 %مقارنة بالسنة السابقة، و في سنة 2006 عرفت صادرات الجزائر ارتفاعا لتبلغ قيمة 79.54 مليار دولار، خلال سنة 2007 بلغت صادرات الجزائر 92.60 مليار دولار، تواصلت قيمة الصادرات الجزائرية في الزيادة والار تفاع خلال سنه 2008 لتصل أعلى قيمة لها في هذه السنة مقارنة بسنوات فترة الدراسة حيث بلغت 15.79 مليار دولار ، يعود هذا الارتفاع في الصادرات إلى ارتفاع أسعار البترول التي وصلت إلى 140 دولار للبرميل ، و خلال سنة 2009 سجلت صادرات الجزائر انخفاضا يقدر بـ 67.33مليار دولار لتسجل ما قيمته 48.45 مليار دولار من الصادرات، و هذا التراجع في الصادرات يعود إلى الانخفاض الملحوظ لأسعار البترول خلال الربع الأخير لسنة 2008 و بداية عام 2009 بسبب تداعيات الأزمة المالية في سنة 2010 ، ثم عاودت الصادرات الجزائرية الارتفاع لتبلغ القيمة 76.57 مليار دولار، و في سنة 2011 واصلت الصادرات الجزائرية الارتفاع من حيث القيمة حيث بلغت ما قيمته

80.73 مليار دولار ، و خلال سنة 2012 بلغت صادرات الجزائر القيمة 62.72 مليار دولار لتسجل تراجعا طفيفا مقارنة مع السنة السابقة، واصلت هذه الصادرات تراجعا طفيفا خلال كل سنة إلى غاية 2014 ، لتنخفض بصورة كبيرة سنة 2015 وتصل إلى 14.35 مليار دولار ، وذلك راجع إلى الانخفاض الكبير في أسعار البترول، وسجلت قيمة الصادرات 03.30 مليار دولار و 79.34 مليار دولار سنتي 2016 و 2017 على التوالي، وذلك على الرغم من السياسة المتبعة من طرف الحكومة في تشجيع التصدير والتقليل من الاستيراد وإتباع سياسة التقشف.

ثالثا: الواردات الجزائرية.

لقد كانت الواردات الجزائرية ومنذ الاستقلال تمثل المواد الغذائية فيها النسبة الكبرى. وذلك يعود لضعف القطاع الفلاحي الذي يكفل هذه المهمة.

ومن خلال الجدول الآتي نستطيع استجلاء التركيبة الهيكلية لواردات الجزائر خلال الفترة 2000-2017.

الجدول رقم 03: التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة 2000-2017 .

السنوات	المواد الغذائية	الطاقة	المواد الأولية	المواد نصف مصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	سلع الاستهلاكية
2000	2415	129	428	1655	85	3068	1393
2001	2396	139	478	1872	155	3435	1466
2002	2740	145	562	2336	148	4423	1655
2003	2678	114	689	2857	129	4955	2112
2004	3385	158	733	3422	157	6681	2610
2005	3374	199	706	3845	150	7950	2922
2006	3572	230	792	4637	90	8015	2830
2007	4656	305	1245	6678	137	9361	3546
2008	7397	560	1318	9502	164	12344	6172
2009	5512	516	1128	9557	219	14141	5868
2010	5696	898	1325	9494	321	16200	4119
2011	9261	1094	1676	10047	364	17074	4907
2012	8483	4659	1729	9994	310	12793	9400
2013	9013	4139	1732	10642	477	15233	10539
2014	10550	2720	1812	12301	629	18115	9894
2015	8948	2247	1489	11482	638	16369	8243
2016	7855	1234	1490	10972	479	14709	7904
2017	8069	1899	1456	10483	585	13368	8129

- الوحدة / مليون دولار.
- المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير السنوية لبنك الجزائر .

من ملاحضتنا للجدول اعلاه نجد ان واردات الجزائر في تزايد تصاعدي خلال الفترة 2000-2009 حيث انتقلت من 9174 مليون دولار سنة 2000 الى 20357 مليون دولار سنة 2005. وصولا الى 39103 مليون سنة 2009 . وهذا الارتفاع راجع بالدرجة الاولى الى الزيادة في واردات المواد الغذائية التي شهدت تزايدا معتبرا وهو مايعكس ضعف القطاع الفلاحي بالرغم من سياسات الاصلاح الفلاحي المنتهجة . فرغم ان كل المواد المستوردة يمكن انتاجها محليا .فقد بلغت فاتورة استيراد المواد الغذائية 8 مليار دولار . وتمثل الواردات الغذائية نسبة 30% من مجموع الواردات سنة 2008 . اضافة الى ان قطاع الفلاحة يستحوذ على امكانيات تقنية ويد عاملة اضافة الى العوامل المناخية المساعدة على الانتاج . اما عن سلع التجهيز الصناعي فقد احتلت حصة الاسد من مجموع الواردات اذ بلغت 3435 مليون دولار سنة 2001 . بعد ما كانت 3068 مليون دولار سنة 2000 . لتقفز سنة 2009 الى 15044 مليون دولار . هذا مايمكن تفسيره بحيوية القطاع الصناعي و المنشئات القاعدية وسياسة الاستثمار في مخطط الانعكاس الاقتصادي . ونلاحظ ان هناك تذبذب في الواردات الجزائرية خلال الفترة 2010-2017 حيث ترتفع المواد الغذائية سنة 2014 الى 10550 مليون دولار وتنخفض في سنة 2017 الى 8069 مليون دولار . ونلاحظ ان هناك انخفاض في العديد من المواد خلال هذه الفترة وذلك يرجع الى السياسات المتبعة من قبل الدولة في التقليل من الواردات وتشجيع الانتاج المحلي .

المبحث الثالث: تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمات الاقتصادية.

يتأثر الاقتصاد الجزائري عموما بالأزمات الاقتصادية وفقا للشكل التالي:

الشكل رقم 03: تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمات الاقتصادية.

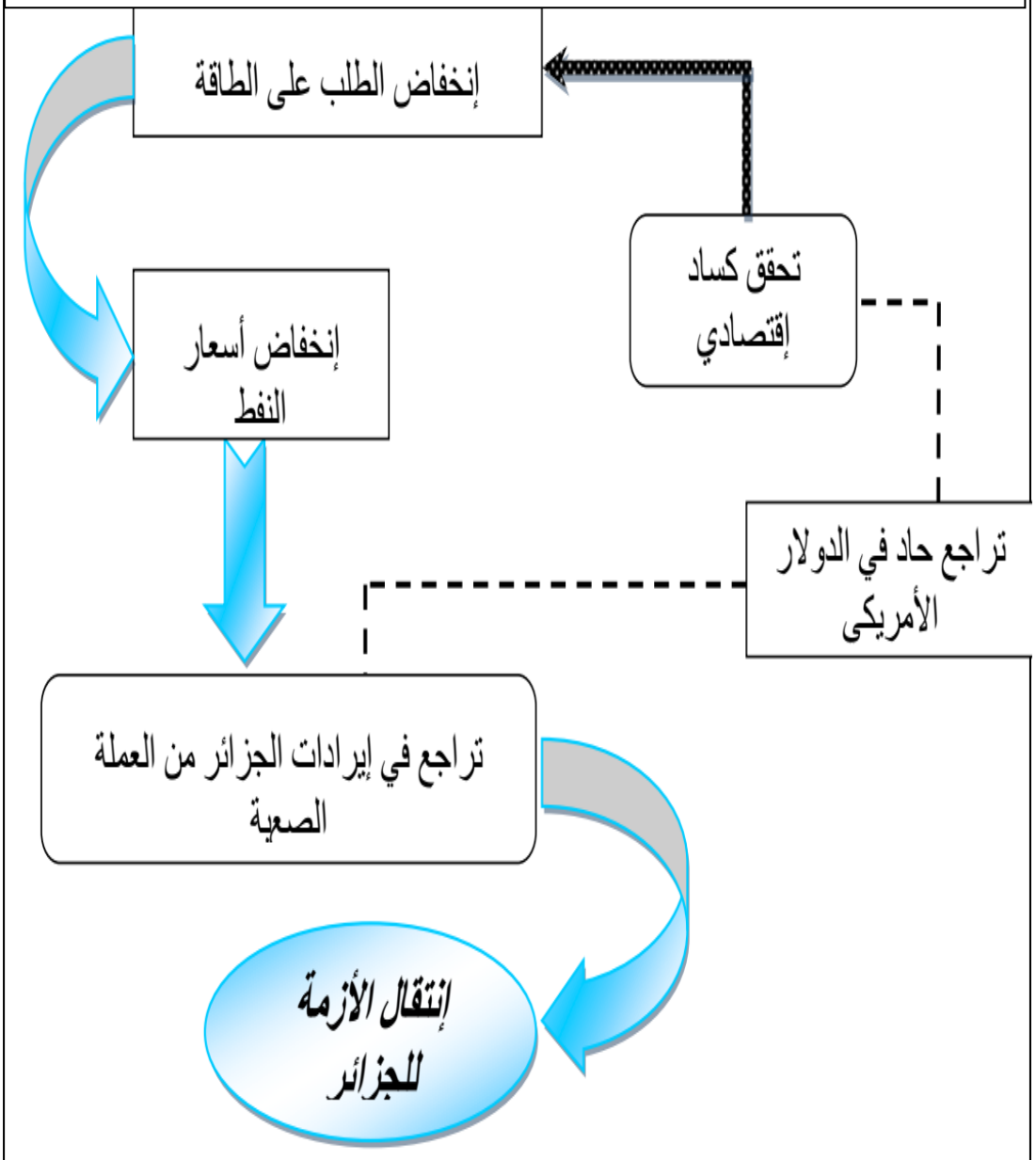

المصدر: ناجي بن حسين، عرض عام حول الأزمة المالية العالمية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، على الخط nadji.benhassine@yahoo.fr

المطلب الأول: أسباب تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمات الاقتصادية.

يوجد عدة عوامل تؤدي إلى تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمات الاقتصادية، لكن الإشكال يكمن في حجم ذلك التأثير، وعموما فإن الاقتصاد الجزائري عرضة للأزمات الاقتصادية للأسباب التالية:[1]

- ارتباط الاقتصاد الجزائري بالمتغيرات العالمية خاصة بعد التحول إلى اقتصاد السوق، وإبرام اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.
- ارتباط الاقتصاد الجزائري بالدولار حيث أن معظم صادراتنا تتم بالدولار والذي شهد تدهورا في قيمته.
- اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات والذي يشكل 98 بالمئة من الصادرات، لذلك يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ضعيف يبقى عرضة لتقلبات أسعار البترول.
- عدم انخراط الجزائر في تكتلات اقتصادية تسمح لها بمواجهة تداعيات الأزمات.

يتضح مما سبق أن الاقتصاد الجزائري يتأثر بالأزمة المالية العالمية لا محال، لكن بمستوى أقل مقارنة مع الدول الأخرى، وذلك راجع إلى ما يلي:[2]

- عدم وجود سوق مالي حقيقي كما أن البورصة لم تندمج في الأسواق المالية العالمية.
- عدم وجود تعاملات مصرفية للبنوك الجزائرية مع البنوك العالمية.
- انفتاح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاد العالمي جزئي حيث أن الجزائر لم تنظم للمنظمة العالمية للتجارة.
- التسديد المسبق للمديونية الخارجية، والذي جنب الجزائر العديد من الاضطرابات في الأسواق المالية.

---

[1] بوقصة سليمة، الأزمة المالية العالمية والاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، 2009، ص 160.

[2] بوقصة سليمة، مرجع سابق، ص 161.

- واصل بنك الجزائر في 2008 تثبيت معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار، في ظل ظرف دولي يتميز بالتقلبات في الأسواق المالية والنقدية وأسواق الصرف وعودة التضخم على المستوى العالمي.
- إن الوضعية المالية للجزائر مريحة بحيث بلغ احتياطي الصرف 140 مليار دولار، وفائض السيولة النقدية في البنوك الجزائرية تقدر بـ: 4192 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 58.14 مليار دولار، مما يسمح بتمويل الاقتصاد وتغطية النفقات العمومية لمدة تتجاوز السنتين.

المطلب الثاني: انعكاسات الأزمات الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري.

إن طبيعة انعكاس الأزمات الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري له إيجابيات في صالح الاقتصاد، بالمقابل له سلبيات تعيق الاقتصاد الجزائري ويتضح ذلك كما يلي:

أولا: الانعكاسات الإيجابية:

يترتب على الأزمات الاقتصادية انعكاسات إيجابية تجلب فوائد للاقتصاد الجزائري وذلك من خلال ما يلي:[1]

- يؤدي ركود الاقتصاد العالمي وانخفاض الطلب الإجمالي إلى انخفاض أسعار السلع في السوق العالمية، وبما أن الجزائر تعتمد على الاستيراد لذلك فإنها تستفيد من ذلك الوضع، ويوفر فرصة لتخفيف العبء على المواطن، وكمثال على ذلك نجد سوق السيارات الذي شهد انخفاضات متتالية في الأسعار أدى إلى تحسين القدرة الشرائية للأفراد.
- انخفاض تكاليف الإنتاج ويترتب على ذلك ديناميكية في الاستثمار، حيث نجد أن انخفاض أسعار الحديد أدى إلى انتعاش قطاع العقار.

[1] طالبي دليلة وآخرون، الأزمة المالية الراهنة وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مداخلة على الخط: Talebdalila2005@yahoo.fr

- إمكانية عودة الأموال المهاجرة أو جزء منها نتيجة الشعور بعدم الأمان في حال إبقائها مودعة في بنوك الدول الصناعية.

ثانيا: الانعكاسات السلبية.

يترتب على الأزمة الاقتصادية بعض الانعكاسات السلبية التي تعيق الاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال ما يلي:

- يؤدي ركود الاقتصاد العالمي إلى انخفاض الاستثمار وبالتالي انخفاض الطلب على الطاقة مما يؤدي إلى انهيار أسعار المحروقات، ويترتب على ذلك انخفاض حصيلة الصادرات، وبالتالي اختلال التوازنات المالية الكبرى.
- يؤدي ركود الاقتصاد العالمي إلى إفلاس عدة مؤسسات وبقاء بعض المؤسسات الكبرى في السوق العالمية، وبالتالي احتكارها للسوق وتحكمها في الأسعار.
- إن من تداعيات الأزمة المالية العالمية انخفاض السيولة وبالتالي صعوبة حصول المؤسسات على قروض بنكية لتمويل الاستثمارات الأجنبية في الجزائر.

المطلب الثالث: انعكاسات الأزمات الاقتصادية على التجارة الخارجية الجزائرية.

حسب تقرير صدر عن صندوق النقد الدولي فإن الجزائر معزولة عن الأزمة المالية العالمية، وذلك بسبب سيطرة القطاع العام على النظام المالي والإدارة الحريصة في تسييرها لاحتياطات الصرف للبلاد. غير أنه ومع توقع تراجع الصادرات النفطية وانخفاض عائداتها بسبب الأوضاع مع تراجع أسعار النفط والأزمة المالية العالمية، لا بد من العمل السريع على إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري وتنويع مصادر الدخل وخلق وظائف، وقد حذر التقرير من احتمال تأثر البلاد بالركود العالمي إذا ما تفاقم في القطاع التجاري.

الفرع الأول: انعكاسات الأزمة المالية 2008 على التجارة الخارجية الجزائرية.

بما أن الجزائر تعتمد في صادراتها على المحروقات وفي وارداتها على السلع المصنعة والمواد الغذائية، فقد ارتأينا التعرض لآثار الأزمات المالية على الجزائر في شقين وهما المحروقات والسلع المصنعة والمواد الغذائية.

أولا: تقلص صادرات الجزائر من المحروقات وانخفاض إيراداتها.

انخفضت أسعار النفط من 147 دولار للبرميل الواحد إلى حوالي 40 دولار للبرميل الواحد نتيجة تقلص الطلب العالمي على هذه المادة الاستراتيجية ودخول الاقتصاد العالمي حالة من الركود أثر سلبا على مداخيل الدول النفطية، كما تضافرت جملة من العوامل مسببة انخفاض أسعار النفط فانخفاض مستوى النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، اليابان والهند بسبب الأزمة المالية العالمية أثر سلبا على مستوى الطلب. وازداد هذا الأمر تعقدا في ظل وجود سياسات ترشيد استهلاك الطاقة ووجود بدائل طاقوية، مثل الفحم، ووجود عرض فائض من النفط. ولم تفلح المحاولات المتكررة المبذولة من طرف منظمة الأوبك في وقف هذا التدهور من خلال تخفيض مستوى الإنتاج وذلك بسبب تدخل أطراف أخرى في سوق النفط.

إن انخفاض المحروقات في السوق العالمية وما يترتب عنه من تقليص إنتاج كل دولة منتجة ومصدرة للنفط سيترتب عنه تقلص إيراداتها من صادرات المحروقات وتأثر ميزانيات حكوماتها فإجمالي صادرات البلد من المحروقات إذا ما قيم بسعر المحروقات سيعطينا مداخيل البلد من صادرات المحروقات، ومن مجموع المداخيل المتأتية من تصدير المحروقات لا بد من اقتطاع مبلغ مالي معتبر يقارب 20 مليار دولار يخصص لشركة سوناطراك من أجل ضمان إعادة الإنتاج والحفاظ على مستوى الإنتاج للسنة السابقة وتوفير إمكانيات لتطوير الإنتاج لاحقا ودفع أرباح الشركاء الأجانب، ما يؤدي لتقلص المبلغ المتبقي العائد للخزينة العمومية بانخفاض سعر النفط وتقلص مستوى الإنتاج والصادرات، فإذا

افترضنا أن سعر النفط كان معادلا لـ 50 دولار فإن إيرادات الجزائر ستبلغ 35 مليار دولار، وما يعود لخزينة الدولة لن يتجاوز 15 مليار دولار.

إن انخفاض سعر النفط إلى ما دون 50 دولار سيجعل الجزائر تعيش وضعا ماليا صعبا، فهذه الإيرادات تكاد لا تكفي لتغطية إيرادات الخزينة، قيمة الواردات وقيمة الأرباح المحولة للخارج من طرف الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر، هذا الوضع سيتفاقم أكثر نتيجة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة خلال سنة 2008. والقاضية برفع نصيب الدولة في الاستثمارات مع الأطراف الأجنبية من أجل جعلها غالبة، وباعتبار أن مداخيل المحروقات محدودة فإن الجزائر ستضطر إلى الاعتماد على احتياطيها من العملات الصعبة، ومن ثم يصبح الأمر حرجا، إذ ستضطر السلطات العمومية إلى تقليص النفقات العمومية مما ينعكس سلبا على الوضع الاجتماعي وعلى النمو الاقتصادي. فبالرغم من النفقات الكبيرة إلا أن معدل النمو لم يتجاوز 2.5 بالمئة خلال سنة 2007 نتيجة تقلص النفقات العمومية.[1]

ثانيا: انخفاض أسعار المنتجات المستوردة وتزايد فاتورة الواردات الجزائرية.

إن الأزمة المالية العالمية بتحولها إلى حالة من الركود الاقتصادي أدت إلى انخفاض أسعار العديد من المنتجات كالقمح، السكر، الحديد والحليب. وكان بالإمكان أن يعدل هذا الانخفاض من انخفاض إيرادات الجزائر من العملة الصعبة، إلا أن السلطات الجزائرية وحفاظا على احتياطي البلد من العملات الصعبة لجأت إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري للتأثير على الطلب على الواردات ومن ثم الإبقاء على فاتورة الاستيراد على الأقل عند مستواها السابق، وقد بلغت فاتورة الواردات الجزائرية خلال سنة 2008 حوالي 39.479 مليار دولار لتنخفض في 2009 لتصل إلى 39.3494 مليار دولار والحقيقة أن نسبة معتبرة من هذه الفاتورة وجهت لاستيراد التجهيزات الصناعية، في حين نجد أن قيمة فاتورة الغذاء تقارب 8 مليار دولار، هذا الوضع يحتاج إلى تصحيح وهو ما تم من خلال تقليص قيمة الدينار بـ 20 بالمئة من أجل كبح الواردات.

[1] عبد الرحمان مغاري، مرجع سابق، ص ص 4-6.

وعموما ومن خلال استعراضنا لتطور التجارة الخارجية من 2005 إلى 2012، يمكننا القول أن الأزمة المالية 2008 أثرت على التجارة الخارجية بما يلي:

الجدول رقم 04: التغيرات التي طرأت على الميزان التجاري خلال 2008-2009.

المصدر: مأخوذ من الجدول رقم1.

السنوات	الواردات	الصادرات	الميزان التجاري	معدل التغطية%
2008	39479	79298	39819	200
2009	39294	45194	5900	115

- بالنسبة للميزان التجاري فنلاحظ أنه انخفض بشكل رهيب والجدول التالي يوضح التغيرات التي طرأت نتيجة الأزمة
- ما نلاحظه من الجدول هو انخفاض الميزان التجاري بقرابة السبع أضعاف نتيجة انخفاض الصادرات بـ 46 بالمئة وصاحبها انخفاض بـ 4 بالمئة للواردات.

بينما يرى بن **نعمو حمادو**[1] أن الأزمة أثرت على الاقتصاد الجزائري من خلال انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الفاعلة الأخرى وخاصة الأورو وما انجر عنه من خسائر صرف مردها لطبيعة هيكل الواردات، فـ 98 بالمئة من الصادرات الجزائرية مقومة بالدولار الأمريكي في حين أن معظم الواردات من منطقة الأورو ويقدر الخبراء هذه الخسائر في أواخر 2008 بـ 3 ملايير دولار، ولا يتوقف الأمر على هذا الحد فقط فاحتياطي الدولة من العملة الصعبة الذي وصل في جويلية 2008 إلى أكثر من 150 مليار دولار القسم الأعظم منه بالدولار الأمريكي ومستثمر في شراء سندات الدين الأمريكية بأسعار فائدة لا تغطي الخسائر الناجمة عن انزلاق سعر الدولار، مما جعل القيمة الحقيقية

[1] بن نعمو حمادو، أزمة الرهن العقاري، أسبابها وتداعياتها، على الخط: benamoun_hamadou@hotmail.com

لهذا الاحتياطي تتآكل سنة بعد سنة الأمر الذي دفع بالمختصين إلى المناداة بضرورة إنشاء الجزائر لصندوق استثمار سيادي على غرار دول الخليج والصين وروسيا وغيرها كبديل حتى وإن كان ذلك يتضمن قدر من المجازفة يصفها البعض بالمجازفة المحسوبة

لكن وبحكم اعتماد الاقتصاد الجزائري كليا على تصدير النفط للحصول على العملة الصعبة، فإن الانخفاض الحاد في أسعار هذه المادة الأولية الحيوية في الأسواق العالمية من 147 دولار في منتصف 2008 إلى أقل من 35 دولار في بداية 2009، من جراء انخفاض الطلب العالمي على هذه المادة بفعل موجة الكساد التي مست العالم في أعقاب الأزمة، يعتبر أخطر وأشد الآثار التي تهدد الاقتصاد الجزائري، على الأقل في المدى المتوسط، وقد يرغم هذا الأمر متخذي القرار مراجعة المشاريع التنموية التي سيتم إنجازها أمام انحصار المداخيل البترولية وارتفاع حجم الواردات إلى أكثر من 40 مليار دولار في سنة 2008.

المطلب الرابع: الحلول المقترحة لتقليل آثار الأزمتين الماليتين على الجزائر.

يعتبر الاقتصاد الجزائري من بين الاقتصاديات الأقل تضررا بالأزمات المالية نظرا لعدة معطيات من بينها، عدم وجود أسواق مالية (بورصة دولية)، تحكم الدولة في القطاع المالي حيث أن أغلب البنوك عامة، وكون الجزائر متواجدة داخل منظومة اقتصادية عالمية فإنها ستتأثر بالأزمات المالية وبطريقة غير مباشرة وعلى المدى الطويل، لذلك كان لزاما عليها اتخاذ مجموعة من التدابير والحلول للتخفيف من آثارها.

الفرع الأول: حلول أزمة الرهن العقاري.

أكدت السطات الجزائرية أن الصحة الاقتصادية والمالية للجزائر لا تدعو للقلق ونظرا للتغيرات التي تحصل في العالم قررت السلطات المالية الجزائرية تشكيل لجنة خبراء لمتابعة ومراقبة تداعيات الأزمة المالية 2008 وتطورات الأسواق العالمية وتقييم الأوضاع وإعطاء المقترحات.

وجاء على لسان الوزير الأول[1] بأن الجزائر تتمتع بقدرات تسمح لها باجتياز هذه الأزمة، ونوه الوزير بالوضع الاقتصادي العام، الذي يطبعه الاستقرار بعد أن تخلصت البلاد من أعباء المديونية الثقيلة، مذكرا في هذا الصدد بحكمة قرار التسديد المسبق للمديونية الخارجية، وهو ما مكننا من توفير ملياري دولار.

وخلال عرضه لمخطط عمل الحكومة تطرق الوزير لكيفية تعامل الدولة الجزائرية مع مسألة انخفاض سعر البترول، حيث أكدت بأن احتياطيات الجزائر ستسمح لها بالتكفل بكل حاجياتها الخارجية.

كما ساعد أيضا مواجهة الجزائر تداعيات الأزمة، المرجعية الوقائية لقانون النقد والقرض في سنة 2003، وكان قرار توقيف خوصصة البنوك العمومية في سنة 2007، على خلفية ظهور أزمة القروض الرهنية في الولايات المتحدة الأمريكية، والتخلي عن إدخال العملة الوطنية في وضعية الصرف الكلي للعملة الصعبة.

وأفاد تقرير صندوق النقد الدولي الخاص بالجزائر أن الأخيرة نجحت في السيطرة على معدل التضخم في الاقتصاد الجزائري.

كما أشار التقرير إلى أن نظام العملة الجزائري لا يسبب مشكلات لحساب المعاملات الخارجية للبلاد. ويجب مواصلة سياستها الحالية بشأن سعر صرف الدينار أي أن معدل الصرف الحقيقي للدينار بلغ في الوقت الحالي مستوى التوازن وأكد أن معدل الصرف الحقيقي للدينار البعيد المدى يرمي إلى تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية من خلال الحد من التخوفات فيما يخص الأسعار وتشجيع الصادرات من خلال تدعيم المنافسة الخارجية ويشمل معدل الصرف الحقيقي للدينار التبادلات التجارية للجزائر مع 15 بلدا يمثل 88 بالمئة من المبادلات التجارية الإجمالية.

[1] أحمد أويحي، الأزمة المالية العالمية تشكل إنذار للمرور إلى اقتصاد مبني على الإنتاج، مقالة دون سنة وبلد النشر.

ودعا الصندوق السلطات الجزائرية إلى ضبط سياسية الإنفاق العمومية وتحسين أدوات وطرق جمع الجباية غير النفطية وعصرنة نظام الموازنة والتسيير الرشيد للبنوك العمومية، وضرورة انسحاب الدولة من القطاع البنكي وتطوير طرق تمويل الاقتصاد من القطاع غير البنكي في إشارة إلى النهضة بقطاع البورصة.

وفي إطار الجهود الأخرى التي بذلتها الحكومة الجزائرية لتطوير اقتصادها والتصدي للأزمة، صدر تشريع جديد في شهر أوت من العام 2008، يتعلق بحصر المساهمة الأجنبية في أي مؤسسات أعمال بنسبة 49 بالمئة من رأس المال، بالإضافة إلى فرض ضرائب بنسبة 15 بالمئة على رأس المال الذي يعاد توطينه اعتبارا من 2009. وقد اتخذ هذا القرار لضمان إعادة استثمار رأس المال في الجزائر، وهو ما يضمن استفادة المواطنين من التحسن الذي يطرأ على الاقتصاد ككل.

كما حذر التقرير من أن الجزائر ستواجه مصاعب اقتصادية من جراء الأزمة المالية 2008. وعلى الرغم من إشارة التقرير إلى أن الوضع سيكون مستقرا على المدى المتوسط، باعتبار أن احتياطات البلاد تعادل تكلفة الاستيراد لعامين ونصف، فإنه حذر من استمرار الركود لدى شركائها الاقتصاديين وتأثير تراجع أسعار النفط على المالية العامة وبرنامج الاستثمار العام الذي تنفذه البلاد، ولهذا قررت الجزائر إعادة النظر في استراتيجياتها وخططها حول إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني ومواصلة تطبيق برامجها الإصلاحية.

استنادا للدراسات التي أقيمت حول أسباب ومسببات الأزمة المالية وتداعياتها التي مست معظم الدول وجدت الجزائر نفسها أمام خيار وحل وحيد للنهوض بالاقتصاد الوطني وجعله اقتصاد يتحمل مختلف الصدمات، أن هذه الحل متمثل في تنويع الاقتصاد وهو طريق للخروج من الهيمنة البترولية التي تعاني منها الجزائر منذ الاستقلال وبناء من خلاله اقتصاد قوي خارج قطاع المحروقات وخلق إنتاج قادر على المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية ومن شأنه أيضا تنويع المداخيل والتقليص من البطالة.

وتوقع صندوق النقد الدولي أن تصبح الجزائر من الأسواق الهادئة والواعدة في وقت قريب، بفضل الموارد الهامة التي تتوفر عليها، كما أن الهدوء والاستقرار أصبح من العوامل الجاذبة في مجال تنافسية الأسواق، وطالب صندوق النقد الدولي الحكومة بمواصلة الإصلاح المالي وعدم التحجج بالأزمة أمام كل الأصوات المطالبة بتسريع وتيرة الإصلاح والانفتاح.[1]

الفرع الثاني: حلول أزمة الديون السيادية.

أكد وزير المالية السيد **كريم جودي**، أن الجزائر التي أودعت حصة من احتياطاتها من الصرف بالخارج، ليست متخوفة من انعكاسات أزمة الديون الأمريكية على ودائعها بسبب:

- رأس المال المودع مضمون.
- رأس المال المودع محمي ضد أخطار الصرف.
- رأس المال المودع سائل أي يمكننا سحبه في أي وقت.

كما طمأن وزير المالية بشأن أموال الجزائر المودعة في الخزينة الأمريكية والتي تردد أنها تفوق 50 مليار دولار لها نسبة فائدة تقدر بـ 3 بالمئة. واعتبر الوزير أن الجزائر أمام عدة خيارات لتسيير احتياطاتها:

- الإمكانية الأولى تتمثل في التوجه نحو أصول مالية خاصة تتميز بالخطر والمردودية العالية.
- الإمكانية الثانية تتمثل في إيداع الأموال في بنوك ليست في منأى عن خطر الإفلاس.
- الإمكانية الثالثة تتمثل في إيداع احتياطات الصرف كقيم دولة وهو ما يعد أفضل خيار بالنسبة للجزائر.

[1] رشيد طواهري، الجزائر نجحت في حماية اقتصادها من صدمة الأزمة المالية، مقالة دون سنة وبلد نشر.

وفيما يخص الحماية من أخطار الصرف، فإنها مضمونة بفضل توزيع منصف للاحتياطات بالدولار والأورو، مشيرا إلى أن تراجع قيمة الأورو يمكن أن يعوض بارتفاع الدولار والعكس صحيح.

وأشار السيد جودي إلى أن ما يجب استيعابه هو أن كافة النفقات التي توجه إلى المجموعة الوطنية والمؤسسات والعائلات ناتجة عن تحويل احتياطات الصرف إلى الدينار، والتي تخصص 40 مليار دولار منها سنويا للواردات، وبلغ احتياط الصرف الجزائري نهاية 2010 حوالي 160 مليار دولار.

الفرع الثالث: مقترحات لتقليل آثار الأزمات المالية على الجزائر.

رغم أن الجزائر لم تتأثر بالأزمات المالية بطريقة مباشرة إلا أنها تأثرت بطريقة غير مباشرة وعلى المدى الطويل، لذلك يجب اتخاذ عدة إجراءات لمواجهة تداعيات هذه الأزمات من خلال ما يلي:[1]

- إقامة اقتصاد جزائري قوي من خلال تشجيع الصادرات خارج المحروقات وتنويع مصادر الدخل بحيث يعتمد على القطاع الفلاحي، الصناعي، السياحي والخدمات.
- العمل على النهوض بالنمو الاقتصادي لمواجهة التحديات التي تفرزها الأزمة المالية من بطالة وفقر وتدهور القدرة الشرائية.
- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث أنها أقل تأثرا بالأزمة المالية العالمية.
- ضرورة مساهمة البنوك في تمويل الاستثمارات الحقيقية، وإصلاح المنظومة البنكية من خلال اتباع أدوات وقواعد التسيير البنكي وفق المعايير الدولية.
- ضرورة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإسهام الكفاءات الجزائرية الموجودة بالخارج في إنعاش الاقتصاد الوطني، والعمل على تهيئة بيئة مستقرة ومحفزة للاستثمار في قطاعات خارج المحروقات.

[1] ناصر مراد، آثار الأزمة الاقتصادية الراهنة (حالة الجزائر)، ص 14، على الخط : nacermourad@yahoo.fr

- تحسين إدارة المخاطر والسرعة في اتخاذ القرار لمواجهة الأزمة المالية العالمية.
- تقليص الواردات لمواجهة النقص في حصيلة الصادرات للحفاظ على الفائض في الميزان التجاري.
- ترشيد النفقات العامة ومكافحة كافة أشكال الفساد ومظاهر تبذير المال العام.
- ضرورة تنويع احتياطات النقد الأجنبي لزيادة حصص العملات الحرة الرئيسية على حساب الدولار.
- ضرورة توفير المعلومات المالية من طرف البنك المركزي وانتهاج أسلوب الشفافية لاجتناب المضاربة.
- يجب على السلطات والمتعاملين الاقتصاديين التحلي بالحيطة والحذر في معاملاتهم مع الشركات الأجنبية، من خلال التحري حول وضعية هذه الشركات، وكذلك البنوك التي تتعامل معها.
- ضرورة توسيع التعاون العربي والتجارة البينية لتعويض ركود أسواق الدول المتقدمة.

خلاصة الفصل:

بما أن الجزائر تتميز بالعزلة المالية والاقتصادية النسبية الشيء الذي جعل اقتصادها شبه مغلق، وتأثير الأزمات الاقتصادية عليها يقتصر على المدى الطويل أو بطريقة غير مباشرة، وإن كانت له إيجابيات مؤقتة فإن سلبياته المنتظرة عديدة ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- اختلال التوازنات المالية الكبرى إن استمرت أسعار المحروقات في التغير.
- الركود الاقتصادي سيؤدي إلى إفلاس العديد من الشركات وخفض الأسعار، إلا أن هذه الميزة تجنبتها شركات ومؤسسات عديدة عبر العالم، وحتما ستحتكر هاته الشركات الكبرى السوق العالمية وبالتالي سترفع الأسعار مجددا.
- الأزمات المالية ستحد من الاستثمارات الخارجية التي كانت ستأتي إلى الجزائر.
- تراجع التحويلات المالية للجزائريين المقيمين بالخارج.

الخاتمة

العامة

الخاتمة العامة

لقد بينت الأزمة الاقتصادية محدودية إقتصاد السوق في التصدي للأزمات ، و أن بعض إبتكاراته كالمشتقات المالية ساهمت في حدوث الأزمة؛ وذلك نتيجة لما تضمنته من أحداث كانت نقاط تحول جذري أسهمت في تغيير مفاهيم، أسس وأنظمة دولية ، وقررت مصير العديد من الدول ؛ كما يتأثر الإقتصاد الجزائري بالأزمة الاقتصادية العالمية في عدة مجالات ، لذلك يجب إتخاذ عدة إجراءات لمواجهة التحديات التي تفرزها هذه الأزمة،والإقتصاد الجزائري بوصفه إقتصادا ريعيا يعتمد على البترول ، فهو إقتصاد هش معرض لتقلبات أسعارالبترول ، و يتأثر بكافة الأزمات العالمية. لذلك يجب تطوير القطاعات الأخرى (الفلاحة ، الصناعة و السياحة)لإسهامها في التنمية الإقتصادية مع ضرورة القضاء على العقبات التي تعيق الإستثمار خاصة البيروقراطية والرشوة و جميع أشكال الفساد الأخرى.

و نظرا لأهمية الموضوع وخطورته فقد تحتم على صانعي السياسات التجارية التطرق إليها باهتمام وبعناية خاصة، وخرج صانعوا القرارات بعنصريين أساسيين هما

يجب مواجهة و علاج الأزمات الاقتصادية بسرعة وحزم كبيرين. .-

- إصلاح النظام التجاري العالمي بجميع هياكله و مؤسساته و سياساته، التي يمكن من خلالها تفادي الأزمات والتقليل من أثارها..

أولا- اختبار الفرضيات

قمنا في بداية الدراسة بطرح مجموعة من الفرضيات و فيما يلي سنقوم باختبار مدى صحة كل فرضية على حدا..

- إن أغلب الأزمات الاقتصادية السابقة ظهرت بسبب القطاع الخاص حيث أن أزمة 2008 نشأت بسبب طمع البنوك ورغبتها في تحقيق اكبر ربح دون مراعاة المخاطر

التي تقابله، بينما الأزمة الاقتصادية الحالية نشأت في القطاع العام والذي تدخل لتحفيز الطلب بعد الركود الاقتصادي الذي خلفته أزمة 2008، إذن الأزمات الاقتصادية السابقة والحالية لا ترجع لنفس الأسباب، وهذا ما ينفي صحة الفرضية.

- نصت الفرضية الثانية على أن النظريات التجارية ساهمت في تطوير التجارة الخارجية إلى شكلها الحالي وقد تم إثباتها من خلال مساهمة النظريات الحديثة في بلورة سياسة تجارية عالمية تتماشى مع أهداف النظام العالمي .
- بما أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد نامي يعتمد في تلبية حاجاته على الاستيراد فان الأزمة الاقتصادية تؤدي إلى ركود اقتصادي ينجر عنه انخفاض الطلب ما يؤدي لانخفاض الأسعار وهو ما يعود بالنفع على الواردات الجزائرية مثلما حدث في 2009 لما انخفضت الواردات الجزائرية ب 200 مليون دولار نظرا لانخفاض أسعارالمنتجات في الأسواق العالمية، وهو ما يؤكد صحة الفرضية التي تقول أن تأثير الأزمات الاقتصادية ايجابي على الواردات الجزائرية .
- أن الصادرات الجزائرية تتأثر سلبيا نظرا لكونها تعتمد على منتج واحد وهو الثقط فالأزمات الاقتصادية تؤدي لانخفاض الطلب على النفط الشيء الذي يؤدي لانخفاض قيمة الصادرات الجزائرية، وهو ما ينفي صحة الفرضية التي تقول أن تأثير الأزمات الاقتصادية ايجابي على الصادرات الجزائرية .

ثانيا – نتائج الدراسة

على ضوء الدراسة التي قمنا بها فيما يتعلق بتشخيص اثر الأزمات الاقتصادية على التجارة الخارجية و الاقتصاد الجزائري، توصلنا إلى النتائج التالية

- الأزمات الاقتصادية تثبت يوما بعد يوم عدم صحة الميادين التي يقوم عليها النظام الرأسمالي، ومن بينها عدم تدخل الدولة، حيث تدخلت عدة دول لإنقاذ اقتصادياتها من آثار الأزمات الاقتصادية. .
- تعتبر التجارة الخارجية من أهم العوامل التي تنتقل عبرها الأزمات الاقتصادية إلى العالمية، حيث تعتبركالسلك الناقل للكهرباء.
- يتضح لنا أن الأزمات الاقتصادية أثرت على مختلف الدول و أظهرت الترابط الوثيق بين دول العالم ككل والحساسية الكبيرة بين مختلف القطاعات وخاصة بين القطاع المالي وقطاع التجارة الخارجية.
- الازمات الاقتصادية مرحلة اساسية في الاقتصاد لا يمكن إزالتها ولكن يمكن التخفيف من آثارها وذلك عن طريق التعامل معها بأفضل طريقة، وقبل ذلك التنبؤ بها.
- الأزمات الاقتصادية تمس مختلف القطاعات، فأزمة 1929 مست الاقتصاد الحقيقي وتحديدا العرض، بينما مست ازمة 2008 القطاع المالي الخاص وتحديدا البنوك وشركات التأمين، وجاءت الأزمة الاقتصادية الاخيرة لتمس القطاع العام.
- تأثرت التجارة الخارجية الجزائرية بالأزمات الاقتصادية يكون بطريقة غير مباشرة، ويمس جانبين:

✓ **الواردات:** إن الأزمات الاقتصادية تؤدي إلى ركود اقتصادي ينجر عنه انخفاض الطلب ما يؤدي لانخفاض الأسعار وهو ما يعود بالنفع على الواردات الجزائرية مثلما حدث في 2009 لما انخفضت الواردات الجزائرية ب200 مليون دولار نظرا لانخفاض أسعار المنتجات في الأسواق العالمية.

- ✓ **الصادرات:** عكس الواردات فان الصادرات الجزائرية تتأثر سلبيا بالأزمات المالية نظرا لكونها تعتمد على منتج واحد وهو النفط فالأزمات المالية تؤدي لانخفاض الطلب على النفط وهو ما يؤدي الانخفاض قيمة الصادرات الجزائرية.

ثالثا- اقتراحات و توصيات

إن الأثار أو النتائج التي تم ذكرها سابقاً تحتم على جميع الدول الإسراع لإيجاد حلول ناجعة و سريعة التجاوز آثار الأزمات المالية، وفي هذا الشان ارتأينا تقديم بعض المقترحات و جاءت كما يلي:

- العودة للاعتماد على الاقتصاد الحقيقي من اجل اعادة التوازن مابين الاقتصاد الحقيقي والمالي.
- الاعتماد على النظم الإسلامية والتي تعتمد على الشفافية والعدالة، وإعادة النظر في النظام المالي العالمي بعدما أثبت عدم نجاعته في مواجهة الأزمات.
- يجب على دول العالم تنويع ارتباطاتها الاقتصادية الخارجية خاصة في مجال التجارة الخارجية واحتياطات الصرف، وذلك من أجل تقسيم المخاطر وتجنب انتقال الأزمات إلى اقتصادياتهم.
- العمل على وضع خطة عمل على مستوى كل دولة لمواجهة آثار الأزمات المالية.
- المساهمة في الحد من تدهور أوضاع التجارة الخارجية العالمية
- أما على المستوى الوطني فإن أعماد الجزائر علي مورد واحد هو الطريق الذي يجعل الأزمات الاقتصادية تصل إلينا، فعلى الجزائر أن تتخلص من

هذه التبعية للمحروقات وتسعى لتطوير القطاعات التي تتمتع فيها بأفضلية نسبية لتحقق لها العوائد التي تحتاجها . فالجزائر من أغلى دول العالم، فهي من أكملها مواردا ، ومن أكبرها مساحة، ومن أحسنها موقعا، ومن أجملها مناظرا، و من أشرفها تاريخا وأصحها دينا ء أفلا تستحق أن يستيقظ أبناؤها من غفلتهم ليكونوا في مستوى أجدادهم ولرفعوا هذا الوطن إلى مصاف الكبار.

رابعا – آفاق الدراسة

بعدما عرفنا مدى تأثير الأزمات الإقتصادية على التجارة الخارجية و معظم دول العالم، ارتأينا إعطاء مجموعة من المقترحات لتكون مواضيع بحث مستقبلية وهي كالتالي

- تأثير الأزمات الاقتصادية على التجارة البينية العربية.
- أزمة الديون السيادية بمنطقة اليورو وأثرها على المغرب العربي.
- أثر أزمة منطقة اليورو على استمرارية الاتحاد الأوروبي.

قائمة المصادر

والمراجع

❖ قائمة المراجع والمصادر باللغة العربية:

❖ الكتب:

1- أحمد فريد مصطفى و آخرون، تطور الفكر و الوقائع الاقتصادية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية، 2000.

2- عبد المطلب عبد الحميد الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، الدار الجامعية، الاسكندرية 2009.

3- محمد زكي الشافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية االدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1970.

4- أ.إ. بلجوك، تعريب علي محمد تقي عبدالحسين القزويني ، الأزمات الاقتصادية الرأسمالية المعاصرة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1981، ص12، و ص88- 89.

5- إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية وإصلاح النظر المالي العالمي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص18.

6- السيد عليوة، إدارة الأزمات والكوارث، ط2، دار الأمين للنشر والتوزيع، مصر، القاهرة، 2002.

7- جون مينارد كينز: ترجمة نهاد رضا ، النظرية العامة في الاقتصاد، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية دار مرقم وحدة الرغاية، الجزائر، 1991.

8- جمال جويدان الجمل: التجارة الخارجية، الناشر مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولي، عمان، 2013.

9- دانييل ارلوند: ترجمة عبد الأمير شمس الدين، تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، لبنان.

10- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي ، الدار الجامعية لطباعة والنشر، 1998.

11- سامي عفيفي حاتم: التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثالثة، مصر، 1993.

12- ستاد نيجنكو، الأزمة النقدية في النظام الرأسمالي : أصلها وتطورها، ترجمة محمد عبد العزيز، مطبعة جامعة بغداد.
13- صلاح عباس ، إدارة الأزمات في المنشأة التجارية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر،2000.
14- الكامل البكري، الاقتصاد الدولي التجارة والتمويل الدار الجامعية للنشر التوزيع الإسكندرية مصر، 2000 .
15- محمد أحمد السريتي: اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤيا للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2011.
16- محسن احمد الخضيري إدارة الازمات مكتبة متولي، الاسكندرية، مصر
17- محمد راتب النابلسي، الأزمة المالية العالمية دلائل اقتصادية على سطوع المنظومة الرأسمالية من بين أنقاض الرأسمالية، دار الفكر، دمشق ، ط 2، 2009.
18- محمد صفوت قابل، تحرير التجارة الخارجية بين التأييد و المعارضة، دار الحكمة للنشر، القاهرة، مصر، 2002.
19- محمد صفوت قابل، تحرير التجارة الخارجية بين التأييد والمعارضة، دار الحكمة للنشر، االقاهرة، مصر، 2002.
20- مروان عطون، الأسواق النقدية و المالية (البورصات و مشكلاتها في عالم النقد والمال) ، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993 .
21- مروة أحمد ، الأزمة المالية العالمية والافاق المستقبلية الجزء الثاتي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
22- مصطفى يوسف كافي، ادارة الاعمال الدولية، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2017.
23- منير ابراهيم هندي،الأوراق المالية و أسواق رأس المال، توزيع منشأة المعارف ،الإسكندرية، مصر 1997.
24- منير ابراهيم هندي، الأوراق المالية و أسواق رأس المال، توزيع منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1997.

25- ناصر دادي عدوان ومتناوي محمد ، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة أسباب الانظمام ، النتائج المترقبة ومعالجتها ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 2003 .
26- سام علي داود وآخرون: اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للطباعة والنشر،الادن، 2002.

الملتقيات:

1- فريد كورتل، الأزمة المالية العالمية والتنبؤ بالأزمة وفرص الاستثمار المتاحة في ظلها والحلول الممكنة لمواجهتها، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 20 و 21 أكتوبر 2009.
2- الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي، المؤتمر الدولي اتجاهات اقتصادية عالمية الرابع، كلية العلوم الإدارية ، جامعة، الكويت، ص 4
3- بوعشة مبارك:.الازمة المالية الجذور الاسباب والافاق. الملتقى الدولي حول الأزمة المالية العالمية، جامعة منتوري قسنطينة يومي 14 ،15 ـ ديسمبر 2009.
4- صفوت عبد السلام عوض الله، الأزمة المالية العالمية و تداعياتها على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، المؤتمر العلمي حول الجوانب القانونية و الاقتصادية للأزمة المالية الحالية، جامعة المنصورة، مصر، 1 و 2 أفريل 2009.
5- ناصر مراد، الأزمة المالية العالمية: الأسباب، الآثار و سياسات مواجتها، الملتقي العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أكتوبر 2009.

المذكرات:

1- بلغلام نور الدين ، اثر الازمات الاقتصادية على التجارة الخارجية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الافتصادية تخصص تجارة دولية ، جامعة بسكرة، 2017.
2- بوقصة سليمة، الأزمة المالية العالمية والاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، 2009

3- حشماوي محمد ، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية ، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ،2006.

4- سعد الله جاب الله: تأثير التكتلات الاقليمية على حركة التجارة الدولية دراسة حالة نافتا ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، 2014/2013.

5- عائشة خلوفي: تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية،2012/2011.

6- علالي المطار: آليات تحرير التجارة الخارجية في ظل التحولات الإقليمية دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي سن ، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، 2015/2014.

المقالات:

1- أحمد أويحي، الأزمة المالية العالمية تشكل إنذار للمرور إلى اقتصاد مبني على الإنتاج، مقالة دون سنة وبلد النشر.

2- بن نعمو حمادو، أزمة الرهن العقاري، أسبابها وتداعياتها، على الخط: benamoun_hamadou@hotmail.com

3- رشيد طواهري، الجزائر نجحت في حماية اقتصادها من صدمة الأزمة المالية، مقالة دون سنة وبلد نشر.

4- طالبي دليلة وآخرون، الأزمة المالية الراهنة وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مداخلة على الخط: Talebdalila2005@yahoo.fr

5- عبد السلام بن عبد العالي، أزمات الاقتصادية، المجلة الاقتصادية، العدد 15، الأردن، 2008.

6- ناصر مراد، آثار الأزمة الاقتصادية الراهنة (حالة الجزائر)، ص 14، على الخط : nacermourad@yahoo.fr

7- محجوب بدة وآخرون، تأثير الأزمة على الدول العربية ومنظمة أوبك، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 12، تصدر عن دار الأبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

المواقع الإلكترونية:

1- موقع abeqtisad.com تاريخ الإطلاع : على الساعة 18:12 يوم: 5 جوان 2019 .

❖ المراجع والمصادر باللغة الفرنسية:

1- MICHEL RAINELLI, « l'organisation mondiale du commerce », 6ème édition, édition la DECOUVERTE, PARIS, FRANCE, 2002.

فهرس

المحتويات

الرقم	العنـــــــــــــــوان	الصفحة
01	الفصل الأول: دراسة الأزمات الاقتصادية	07
02	المبحث الأول: المفاهيم المرتبطة بالأزمات الاقتصادية	08
03	المطلب الأول: ماهية الأزمات الاقتصادية	08
04	المطلب الثاني: أنواع الأزمات الإقتصادية	13
05	المبحث الثاني: الازمات الاقتصادية التي عرفها العالم	15
06	المطلب الأول: ازمات القرن العشرين	16
07	المطلب الثاني: أزمات القرن الواحد العشرين	23
08	خلاصة الفصل	33
09	الفصل الثاني: دراسة نظرية حول التجارة الخارجية.	35
10	المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية	36
11	المطلب الأول : تعريف التجارة الخارجية	36
12	المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية	37
13	المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية	39
14	المطلب الأول: التجارة الخارجية في الفكر الكلاسيكي	40
15	المطلب الثاني : التجارة الخارجية في الفكر النيوكلاسيكي	44
16	المطلب الثالث : النظريات الحديثة في تفسير التجارة الخارجية	46
17	المبحث الثالث: سياسات التجارة الخارجية والمنظمة العالمية للتجارة	48
18	المطلب الأول : مفاهيم حول سياسات التجارة الخارجية	48
19	المطلب الثاني : أدوات سياسة التجارة الخارجية	53
20	المطلب الثالث : المنظمة العالمية للتجارة	56
21	خلاصة الفصل	60

22	الفصل الثالث: آثار الأزمات الاقتصادية على التجارة الخارجية في الجزائر.	62
23	المبحث الأول: تداعيات الأزمات الاقتصادية على دول العالم.	63
24	المطلب الأول: آثار الأزمة الاقتصادية.	63
25	المطلب الثاني: إجراءات مواجهة آثار الأزمة الاقتصادية.	65
26	المبحث الثاني: تأثير الأزمات الاقتصادية على التجارة الخارجية الجزائرية.	67
27	المطلب الأول: التجارة الخارجية الجزائرية.	67
28	المبحث الثالث: تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمات الاقتصادية.	75
29	المطلب الأول: أسباب تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمات الاقتصادية.	76
30	المطلب الثاني: انعكاسات الأزمات الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري.	77
31	المطلب الثالث: انعكاسات الأزمات الاقتصادية على التجارة الخارجية الجزائرية.	78
32	المطلب الرابع: الحلول المقترحة لتقليل آثار الأزمتين الماليتين على الجزائر.	82
33	خلاصة الفصل	88
34	الخاتمة	90
35	قائمة المراجع	96
36	فهرس المحتويات	102
37	فهرس الأشكال	105
38	فهرس الجداول	107

فهرس

الأشكال

الرقم	فهرس الأشكال	الصفحة
01	الشكل (1): ملكية المنازل ومعدل الرهون العقارية في الولايات المتحدة للفترة (1997-2007).	**27**
02	الشكل رقم (2): دورة حياة المنتوج	**47**
03	الشكل رقم 03: تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمات الاقتصادية	**75**

فهرس

الجداول

الرقم	فهرس الجداول	الصفحة
01	الجدول رقم 01 تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2000 - 2017	68
02	الجدول رقم 02 التركيبة السلعية للصادرات خلال الفترة 2000-2017 .	70
03	الجدول رقم 03: التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة 2000-2017 .	73
04	الجدول رقم 04: التغيرات التي طرأت على الميزان التجاري خلال 2008-2009.	81